مجلة تكريت للعلوم السياسية

اسم المقال: جدلية العلاقة بين الأمن الإنساني والأمن البيئي
اسم الكاتب: م.د. سماح نجم كاظم، م.م. علياء محمد طارش
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7928
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 11:38 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تكريت للعلوم السياسية جامعة تكريت ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

: https://doi.org/10.25130/tjfps.v2i35.316

TJFPS

ISSUE 35

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science SINCE 2014

جدلية العلاقة بين الأمن الإنساني والأمن البيئي

"The dialectic of the relationship between human security and environmental security"

Samah najm Kazem [a]
Aliaa Mohammed taresh [b]
Nahrain University- College of political science [a b]

م.د سماح نجم كاظم * [a]
** م. م علياء محمد طارش [b]
جامعة النهرين/كلية العلوم السياسية [a b]

Article info.

Article history:
- Received 03 Mar.2024
-Received in revised form 20 Mar .2024
- Final Proofreading 30 Mar. 2024
- Accepted 20 Apr. 2024
- Available online:30. Jun. 2024

Keywords:
- human security
- environmental security
-human development
- climate change

©2024. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract :The relationship between human security and environmental security is tripartite, involving human beings, society, and the state. These parties should have common rights, duties, obligations, and responsibilities that include the importance of working to ensure environmental security, which is a dimension of human security, in which human rights, the environment, and nature should be respected, with the aim of ensuring the integration of human rights. Man and the environment, and not the absence of one of them in order to achieve sustainable development, and to confront the critical environmental situation that the world is witnessing today, which requires, firstly: enhancing the awareness of the international community on the issue of "climate change" that affects both human and environmental security, and secondly: emphasizing the importance of achieving sustainable development, Third: A serious stance by humanity, society, states, institutions, organizations and the international community against the dangers of human and environmental security, in light of scientific and technological development and the dominance of

* **Corresponding Author** : samah najm kazem, E-Mail : samah.najm@nahrainuniv.edu.iq , **Tel** :xxx , **Affiliation** : Nahrain University-College of Political Science .

** **Corresponding Author** : Alyaa mohammed taresh, **E-Mail** : aliaa.mohammed@nahrainunive.edu.iq , **Tel** : xxx , **Affiliation** : Nahrain university – College of Political science .

globalization, and in light of the absence of “climate justice” and “environmental awareness” among individuals, society and countries of the seriousness of the threats. Fourthly: The importance of providing intellectual treatments that demonstrate the role of intellectual theories in addressing climate change.

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام: 03 اذار2024
–الاستلام بعد التنقيح 20 أذار 2024
– التدقيق اللغوي 30 أذار 2024
– القبول: 20 نيسان 2024
– النشر المباشر: 30 حزيران 2024

الكلمات المفتاحية :
- الأمن الإنساني
- التنمية البشرية
- الأمن البيئي
- تغير المناخ

الخلاصـــة : العلاقة بين الأمن الإنســاني والأمن البيئي ثلاثية أطرافها الإنســان والمجتمع والدولة، فينبغي على هذه الأطراف حقوق وواجبات والتزامات ومسؤوليات مشتركة تتضـمن أهمية العمل على ضـــمان الأمن البيئي الذي يعد بعداً من أبعاد الأمن الإنســاني، الذي ينبغي أن تحترم فيه حقوق الإنســان والبيئة والطبيعة ، بهدف ضـمان اندماج حقوق الإنســان مع البيئة وعدم غياب أحدهما في ســبيل تحقيق التنمية المســتدامة، ومواجهة الوضــع البيئي المتأزم الذي يشــهده العالم اليوم ، الأمر الذي يتطلب أولاً: تعزيز الوعي المجتمع الدولي بقضـــية "التغير المناخي" المؤثر بالأمن الإنســاني والبيئي معاً، ثانياً : التأكيد على أهمية تحقيق التنمية المسـتدامة، ثالثاً : وقفة جادة من قبل الإنســان والمجتمع والدول والمؤســســات والمنظمات والمجتمع الدولي ضــد مخاطر الامن الإنســاني والبيئي وذلك في ظل التطور العلمي والتكنولوجي وسـيادة العولمة، وبظل غياب " العدالة المناخية" و"الوعي البيئي" لدى الأفراد والمجتمع والدول بمدى خطورة المهددات، فقد تطلب الأمر رابعاً : أهمية تقديم معالجات فكرية تبين دور النظريات الفكرية بمعالجة تغير المناخ .

المقدمة:

إنَ تحقيق الأمن البيئي يعد مقدمة لتحقيق الأمن الإنساني لاسيما مع التطورات المتسارعة في المجال التكنولوجي والصــناعي التي يشــهدها العالم اليوم ، والتي أدت إلى بلورة مخاطر بيئية وتغير في المناخ، مما يؤثر في تحقيق الأمن الإنســاني ويوقع البشـرية أمام تحدي متمثل بعدم وجود بيئة أمنة للعيش، بصـورة تعبر عن علاقة جدلية تربط بين تحقيق الأمن الإنساني والأمن البيئي في تراث الإنسانية المشترك، الذي يدل اليوم على أن الحفاظ على البيئية بواســـطة المواثيق والقوانين الملزمة تعبر عن ثقافة وتربية ووعي بيئي ينبغي أن يتحلى بها الأفراد والمجتمع والدول في سلوكها اتجاه البيئة، التي يحيط بها التلوث من كل جانب ومكان بفعل مركزية الإنســان الذي نتج عنها تغلب فكرة العولمة الجريمة البيئية المنظمة ومخلفات الثورة الصــناعية التي تدمر مركزية الطبيعة .

مشكلة البحث: أن الأمن الإنساني دليل على مركزية حق الإنسان ببيئة اجتماعية/سياسية صالحة، فينعكس ذلك بتحقيق الأمن البيئي بقيام الإنسان بحماية البيئة كجزء من التماسك الطبيعي الذي يؤمن وجوده، والذي يهدف إلى تحقيق عملية التنمية المستدامة التي تسهم في تحسين الوضع البيئي والإنساني معاً . وهذا بدوره يفتح الآفاق للعديد من التساؤلات أهمها الآتي:

1. ما هو تأثير التغيرات المناخية على الأمن الإنساني؟
2. هل تسهم البيئة في تعزيز أمن وحقوق الإنسان على مستوى المجتمع والدولة والعالم؟
3. إلى أي مدى يمكن للمؤتمرات والمنظمات الدولية والنظريات في مرحلة ما بعد الحداثة أن تحتمي الإنسان والبيئة من التغيرات المناخية ومن النزاعات والحروب؟

فرضية البحث : تنطلق الدراسة من فرضية مفادها: (إن العلاقة بين الأمن الإنساني والبيئي قائمة على التفاعل الطردي ،ذلك ان تحقيق الامن البيئي ينعكس ايجاباً على الامن الإنساني) .

مناهج البحث : اعتمدت الدراسة على مدخل(المنهج) التاريخي بدراسة النشأة والاهتمام الدولي بالمفهومين ، والمنهج التحليلي لتفسير التهديدات ضد الأمن والبيئة و العلاقة العكسية بين المفهومين، واخيراً المنهج المقارن والوصفي وذلك لبيان العلاقة بين المفهومين والمفاهيم المقاربة .

هيكلية البحث : جاءت الدراسة على ثلاثة مباحث رئيسية فضلاً عن مقدمة وخاتمة ، خصص الأول لدراسة:(الأمن الإنساني : دراسة نظرية) أما المبحث الثاني تضمن :(مفهوم ومقومات ومخاطر الأمن البيئي) ، واخيراً المبحث الثالث خصص: (دور النظريات والاستراتيجيات الدولية في حماية البيئة) .

المبحث الأول: الأمن الإنساني: دراسة نظرية

المطلب الأول: من الأمن العسكري للأمن الإنساني : دارسة بالنشأة والمفهوم

1- نشأة مفهوم الأمن الإنساني: دراسة في بيئة ما بعد الحرب الباردة

ترجع جذور الأمن الإنساني للميثاق العالمي لحقوق الإنسان الصادر (1945) ، إذ ارسى بعض القواعد الكفيلة بحماية حقوق الإنسان ، ومنذ السبعينيات بدأت التقارير الدولية تهتم بهذا النمط من الأمن مثل تقرير (اللجنة المستقلة للتنمية الدولية) و (اللجنة المستقلة لمنع السلاح والقضايا الأمنية) ، اهتمت هذه اللجان بتحقيق أمن الفرد ، وركزت على معاناة البشر على الصعيد العالمي من الفقر والتلوث والبطالة وغيرها [1] ، ويعدَ مفهوم الامن الإنساني مرحلة متطورة لمفهوم الأمن نتج عن عدة تحولات داخل المجال الامني ؛ بفعل انتقال الصراع ما بين الدول إلى داخل الدول ، والعولمة وما تفرضه من تحديات امنية معقدة ، وافتقاد التوازن ببيئة نظام احادي القطبية ، وتقليص دور الأمم المتحدة لإرساء السلام والأمن الدوليين ، تحولات تصب بحقبة ما بعد الحرب الباردة [2]، ساد ما قبلها المفهوم التقليدي الواقعي للأمن محوره الأمن العسكري وأمن الدولة، ومنذ نهاية الثمانينات – ما بعد الحرب الباردة– وبفعل ظهور تهديدات قومية – الدولة القومية – وتحت قومية – الأفراد والجماعات – وفوق قومية – الشركات متعددة الجنسية والمنظمات الدولية – ظهرت ضرورة لتوسيع مفهوم الأمن ليشمل الأمن الإنساني والبيئي والصحي ... الخ ، بظل انفتاح الأجندات البيئية والاقتصادية والمجتمعية والسياسية الجديدة ، لتجسد الحرب الباردة نقطة التحول بنظريات الأمن انتقلت من السياسات العليا–الأمن العسكري–إلى السياسات الدنيا–البيئية والاقتصادية والإنسانية– لينشأ مفهوم الأمن الإنساني أساسه الفرد وأمنه يرتبط بالتنمية البشرية وحقوق الإنسان والديمقراطية [3] .

2- الأمن الانساني بأكثر من منظور طرح (دبلليو آي بلاتز) مفهوم الأمن الإنساني بـ(نظرية الأمن الفردي) بكتابهِ (الأمن الإنساني : بعض التأملات) (1966) انطلق من فرضية مفادها (أنَ دولة أمنة لا تعني بالضرورة أفراد آمنين) ، ويمثل ذلك تحدٍ لمفهوم أمن الدولة الذي يقتصر على أمن المؤسسات والافراد

([1])علي ليلة ، الأمن القومي العربي في عصر العولمة اختراق الثقافة وتبديد الهوية(مصر: مكتبة الانجلو المصرية ، د.ت) ص 97- 98.

([2]) ميلود عامر حاج ، الأمن القومي العربي وتحدياته المستقبلية(الرياض : جامعة نايف ، 2016)،ص 75-76 .

([3]) فارس محمد العمارات ، الأمن الإنساني في ظل العولمة (عمان: دار الخليج للنشر، 2019) ، ص 17.

، في حين الأمن الإنساني اشمل يضم كل العلاقات الاجتماعية التي تربط الجماعات والمجتمعات [1] ، تعد علاقة الأمن الإنساني بالقومي* أساس تعريف الأمن الانساني ، وتتباين المواقف منه فيذهب (بول هينبيكر) إلى أن أمن الدولة ضروري لكنه ليس كافياً لتحقيق بقاء البشر ، ويعدَ أمن الافراد والجماعات مكمل لتحقيق الأمن العالمي ، ويكمل الأمن القومي لا ليحل محله ، أمناً يرتكز على الإنساني لأنهاء مصادر التهديد العسكرية وغير العسكرية ، والعكس عند (محبوب الحق) فيعد أمن الإنسان بديل عن أمن الأرض ، وأمن الأفراد بديل لأمن الأمم ، يتحقق بالتنمية لا السلاح موضوعه الإنسان بكل مكان [2]، ليسجل الأمن الإنساني لحظة انتقال من الأمن القومي إلى أمن الأفراد ، هدفه حماية الأفراد كمعطى أولى لماهية الدولة ؛ طالما أنَ حمايتها تعني حماية رفاهية الإنسان ونمط حياته ، وبالتالي يمكن تحديد الأمن الإنساني بأنه (حماية الأفراد من العنف غير الهيكلي يترافق مع اعتبارات غير اقليمية مثل الندرة البيئية والهجرة الجماعية) ، واذا كانت المفاهيم التقليدية للأمن ترتكز على العنف الهيكلي كالحرب والقتال ، فأن الأمن الإنساني يرتبط بالعنف غير الهيكلي[3]، ويمكن تحديد أهم أوجه الاختلاف بينهما بالمقارنة الآتية : [4]

([1]) علي زياد العلي ، المرتكزات النظرية في السياسة الدولية(مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع ،2017)، ص 216.

* يطرح هذا الانتقال ضرورة اعادة النظر في حق الدولة بالهيمنة على الأمن ؛ فينظر البعض للأمن الإنساني بوصفه (القدرة على حماية الناس كما انَه القدرة على تحصين الدول) ، في حين المنظور الكندي للأمن الانساني يجعله فوق الدولة ، وهذا من شأنه ان يحدث التمييز بين امن الدولة وأمن الافراد ، على اساس ان أمن الدولة لا يحقق بالضرورة امن الافراد ، كحالات النظم الشمولية وفترات الصراع ، وذلك لا يعني الانفصال بين المفهومين طالما أنَ الدولة مسؤولة عن امن مواطنيه وان الامن الانساني لا يحل محل الامن القومي بل انه احد ابعاده (ينظر في ذلك : زبيري رمضان ، العولمة والبنى الوظائفية الجديدة للدولة (عمان: مركز الكتاب الاكاديمي،2013)، ص 229 .

([2]) يوسف ازروال ، "الأمن الإنساني : دراسة نظرية" ، مجلة الحوار الثقافي ، العدد 9 ، (الجزائر:2016)،ص 196.

([3]) ميلود عامر حاج ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 78 ، 81 .

([4]) حسن باسم عبد الأمير، "الأمن الإنساني وعلاقته بالتنمية البشرية وحقوق الإنسان"، **مجلة أهل البيت** ، العدد 24 ، (العراق:2019)، ص 540.

أوجه الاختلاف	الأمـــن الإنسانـــي	الأمـــن التقليـــدي
المرجع	يقوم على محورية الإنسان فيعد وحدة التحليل الرئيسة ، ليؤكد على حماية الأفراد ورفاهيتهم فهي احدى أبعاده.	يقوم على محورية الدولة كوحدة تحليل اساسية ، يرتكز على حماية حدود الدولة واستقلالها والشعب والمؤسسات .
نطاق مصادر التهديد	مصادر تهديد داخل الدولة كالنظم الشمولية، ومصادر تهديد خارج الدولة فهي قضايا عالمية وكونية .	مصادر التهديد خارجية تتمثل بالقوة العسكرية لدول معادية .
الفاعل	لا يتوقف تحقيق هذا الأمن على الدولة فقط إنما كذلك المنظمات الاقليمية والدولية والحكومية وغير الحكومية .	الدولة هي الفاعل الوحيد لتحقيق الأمن التقليدي
الوسائل	وسائل التحقيق لا تتوقف عند حماية الإنسان إنما أنَ التنمية البشرية المتمثلة بالتمكين افضل وسائل تحقيقه بالإضافة للقوى اللينة والديمقراطية .	يعتمد الأمن على القوة الوطنية وتعزيز قدرات الدفاع العسكري ، ومن أشكاله الشائعة سباق التسلح والتحالفات العسكرية .

يعكس الأمن الإنســـاني حجم التغيرات في طبيعة التهديدات العالمية الموجهة نحو الأمن الفردي والمجتمعي ، وعلى رأســها تهديد الوجود الإنســاني ، أمن " يعطي الأســبقية للناس وعلاقاتهم الاقتصــادية والاجتماعية إلى جانب أو فوق الدولة في بعض الأحيان " [1] ، يتضمن بأوسع معانيه وفقاً لـــ(كوفي عنان) هدف ابعد من انعدام الصــراعات العنيفة ، ليشــمل مفاهيم حقوق الإنســان والحكم الرشــيد والتعليم والرعاية الصـــحية واتاحة كافة الفرص للفرد لتحقيق ذاته ، مما يحد من الفقر ويحقق النمو الاقتصـــادي ويمنع

([1])أياد هلال الكناني، الحكم العالمي في دراسة العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة،(عمان: دار الخليج،2020)، ص ص 162-163.

الصـــراعات والتحرر من القافة ، وضـــمان حرية الاجيال في بيئة طبيعية أمنة للإنســـان والأمن القومي والدولة[1]، ويمكن تحديد ابرز الرؤى لمفهوم الأمن الإنساني بالآتي :

1- الأمن الإنساني بالمنظمات الدولية: دراسة بمنظمة الأمم المتحدة

نتيجة لظهور اشكال جديدة للصراع كالحرب الأهلية والحركات الانفصالية والإرهاب والكوارث الطبيعية ومشـــكلات البيئة ، بدأت جهود منظمة الأمم المتحدة لتحقيق للأمن الانســـاني ، عبر برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشـــرية لعام (1994) بعنوان "التحرر من الخوف ، والتحرر من الفاقة" [2]، وحدد محورين للأمن الإنساني الأول السلامة من التهديدات المزمنة كالجوع والمرض والقمع والثاني الحماية من الاختلال المفاجئ والسلبي لأنماط الحياة ، كما وبين أبعاد الأمن الإنساني واوجه التهديد المحتملة ولعل اهمها الآتي : [3]

1- **الأمن الاقتصادي:** أي ضمان الحد الأدنى من الدخل لكل فرد .

2- **الأمن الغذائي:** ضمان الحد الأدنى من الغذاء لكل فرد .

3- **الأمن الصحي:** ضمان الحد الأدنى من الرعية الصحية لكل فرد .

4- **الأمن البيئي:** حماية الإنسان من الكوارث الطبيعية والحفاظ على البيئية من تحديات الإنسان .

5- **الأمن الشخصي:** يحول دون تعرض الفرد للعنف الجسدي سواء أكان من داخل الدولة أم خارجها.

6- **الأمن المجتمعي:** يهدف إلى منع أي تهديد يوجه للمنظومة القيمية والأخلاقية لعلاقات الأفراد التقليدية داخل المجتمع ، وكذلك توفير الحماية ضد العنف الأثني والعرقي .

7- **الأمن السياسي** : توفير الاحترام الكافي من المجتمع لحقوق وحريات الإنسان .

حدد التقرير خصائص الأمن الإنساني الأولى: أنَ الأمن الإنساني عام وشامل موجه لحق كل إنسان، والثانية : أنَ مكونات الأمن الإنســـاني متكاملة يتوقف كل منها على الآخر ، والثالثة : قد يتحقق الأمن

([1]) ميلود عامر حاج ، مصدر سبق ذكره ، ص 80 .

([2]) وولفجانج أماديوس برولهارت ومارك بروبست،الأمن الإنساني دور القطاع الخاص في تعزيز أمن الأفراد ،الامارات: مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009) ، ص5 .

([3]) حسين باسم عبد الأمير ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 536 ، 538 .

الإنسـاني بإجراءات وقائية مبكرة أسـهل من التدخل اللاحق ، والرابعة : أنَ الإنسـان محور الأمن الإنسـاني الذي يتعلق بنوعية حياة كل البشر ، وحدد التقرير دعائم الأمن الإنساني بالآتي : [1]

1- القوة اللينة الأداة المثلى لتحقيق الأمن الإنساني بجانب التنمية البشرية والديمقراطية .

2- استخدام القوة لتحقيق الامن الإنساني لابد أنَ يتم بطرق قانونية وتحت مظلة المنظمات الدولية .

3- أهمية التعاون الدولي والمنظمات الدولية والاقليمية لتشكيل قواعد عمل الأمن الإنساني .

4- رغم تجاوز الأمن الإنسـاني المنظور التقليدي لأمن الدولة إلا أنَه يعني تهميش دور الدولة ، فالدولة في التحليل النهائي هي المسؤولة عن توفير الأمن لمواطنيها .

5- ضرورة تركيز السياسات العامة لتحقيق الأمن الإنساني على مواجهة أشكال الاضطهاد كافة.

6- إنَ تحقيق الأمن الإنساني يعدَ مكسباً لجميع الأطراف من أجل التنمية البشرية المتوازنة والأمن الجماعي طويل المدى .

أما البرنامج الانمائي للأمم المتحدة بتقرير التنمية البشرية لعام (2014) و"الأمن البشري" فبين المخاطر التي ربما تهدد التنمية البشرية كالنزاعات وانتهاك حقوق الانسان لاسيما المرأة، وحدد ما يقارب خمس سكان العالم تعاني عدم الاستقرار ومتأثرة بالنزاعات، بعبارة أخرى ربط التقرير الأمن الإنساني بالتنمية البشرية؛ ذلك " أنَ تعزيز الأمن البشري أثر عميق على حالة الضعف التي يعيشها أو يخشاها الأفراد والمجتمعات، وعلى شعورهم بالأمان و... تمكينهم وبناء قدراتهم "، ولذلك لابد من دراسة المخاطر المهددة للتنمية ، وسبل تعزيزها لبناء "المنعة" المعبرة عن كل الجهود الدولية والمجتمعية والمحلية لتمكين الأفراد وحمايتهم ، بإزالة كل العوائق التي تحول دون الحرية الفردية [2] .

2- الأمن الإنساني بالمنظور الياباني والكندي

جسـد ذلك منظور الأمم المتحدة للأمن الإنسـاني أما (الرؤية اليابانية) ركزت على البعد التنموي للمفهوم على كافة ابعاده السـياسـية والاقتصـادية والاجتماعية ، وركزت بسـياسـاتها الخارجية عليه عن طريق تقديم

([1]) علي ليلة ، مصدر سبق ذكره ، ص 98 .

([2]) البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام 2014(الولايات المتحدة ، 2014)، ص 4 .

المساهمة المالية لمشروعات تنموية تهدف مساعدة الأفراد ، ويقترب مفهومها من تعريف الأمم المتحدة له ليشمل تحقيق التحرر من الخوف ومن الحاجة [1]، أما الرؤية الكندية فقد انطلقت عام (1966) باسم الأمن الفردي (individual security) ، يرتكز على البعد السياسي فيسعى إلى حماية الأفراد أثناء النزاعات المسلحة والحروب ، دون التركيز على الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ؛ لاعتقادهم بأن ذلك يدخل المفهوم بدراسات التنمية مما يولد خلط بينهما ، وتتفق الرؤية الكندية مع اليابانية بعدم أدراج الكوارث الطبيعية ضمن مفهوم الأمن الإنساني ؛ انطلاقاً من أن الكوارث الطبيعية ليست من صنيع الإنسان لذلك لا تدرج ضمن الأمن الإنساني [2]، وأسست المبادرة الكندية "شبكة الأمن الإنساني" عام (1999) عبر وزير خارجيتها (اكسورتي) الذي دعا لبناء استراتيجية أمنية مركزها الإنسان، وتعزيز الترسانة القانونية الدولية لحماية الأمن الإنساني ، وتحديد اليات فرضه احترامه ، وهذا لا يعني التخلي عن أمن الدولة إنما الاعتراف بجدلية أمن الدولة والأمن الدولي والأمن الإنساني [3]، وتضمن هذه الرؤية جملة من المبادرات : [4]

1- منع تجنيد الاطفال بالجيش والعمل على ادماجهم بالمجتمع .

2- الغاء الحصانة التي يمنع البعض من الوقوع تحت طائلة القانون .

3- مكافحة انتشار الأسلحة الخفيفة والصغيرة .

([1]) عبد الله بن متعب بن كرم ،"عرض كتاب الأمن الإنساني : المفهوم والتطبيق في الواقع العربي"، **المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب** ، العدد 50 ، (السعودية : 2010)، ص 300.

([2]) خديجة عرفة محمد ، مفهوم الأمن الإنساني، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية ، العدد 13،(الامارات: 2006) ، ص ص 30-31.

([3]) زهير اليعقوبي ، الحرب الإنسانية هل يمكن أن تبرر الحرب ؟ ، (القاهرة: دار اكتب ، القاهرة ، 2017)،ص 80 .

([4]) يوسف ازروال ، مصدر سبق ذكره ، ص 196 .

المطلب الثاني: مقومات تحقيق الأمن الإنساني وعلائقه

أولاً : الأمن الإنساني والتنمية* البشرية

طرح تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة عام (1994) مفهوم الأمن الإنساني ؛ ذلك أنَ مفهوم التنمية البشرية بوصفه تعبير عن (توسيع نطاق خيارات الناس عبر توسيع قدراتهم) أوسع من مفهوم الأمن الإنساني[1] ، ويعد (محبوب الحق) أول من أستخدم مفهوم التنمية البشرية وعلاقته بالأمن الإنساني ، لتنتقل معه التنمية البشرية من تنمية الأشياء غير الحية كالسلع والإنتاج ، إلى تنمية المادة الحية وهي الإنسان وخياراته ، وتعد التنمية الاقتصادية أحد أبعاده ، بعبارة أدق تستهدف التنمية البشرية نوعية حياة الإنسان وإزالة العراقيل التي تعيق هذه الحياة [2]، والهدف من ذلك هو زيادة القدرات المتاحة أمام الإنسان ، مما يوسع من خياراته وهذا من شأنه توسيع نطاق الحرية والاختيار [3]، لتطرح الأمم المتحدة ببرنامجها الانمائي التنمية البشرية والتي يعد الأمن الإنساني أحد ابعادها ، بمرتكزات جديدة وهي : الإنسان فهو حجر اساسها والحرية الإنسانية والعدالة التوزيعية ، بعبارة أخرى ارتكز على جوانب معنوية غير مادية فلم يعد يحصر بنمو الدخل القومي [4]، لتطرح علاقتها بالأمن الإنساني لما يوفره الاخير من بيئة آمنه قد تضبط عملية التنمية البشرية ، إنَ لم تكن أحد مقوماتها عن طريق إزالة العقبات والحد من المخاطر ورفع التحديات ، وذلك عبر بحث سبل رفع هذه العراقيل ، وهنا تكمن أحدى طروحات الأمن الإنساني في علاقتها بالتنمية البشرية التي تدعو لتحقيق

---

* منذ نهاية الستينات برز الترابط بين التنمية والأمن بالمدرسة الواقعية عبر(روبرت ماكنمارا) فيشير "الأمن ليس المعدات العسكرية... وليس النشاط العسكري التقليدي... أنَ الأمن هو التنمية "، (ينظر في ذلك : محفوظ رسول ، أمن الطاقة في العلاقات الروسية–الأوربية،(عمان:مركز الكتاب الاكاديمي،2018،)ص ص34–35)،وبنطاق (الأمم المتحدة) وبرنامجها الانمائي عام(1994)صدر أول استخدام لمفهوم الأمن الإنساني وعلاقته بالتنمية البشرية ، بجهود(محبوب الحق) – وزير المالية الباكستاني السابق– و(امارتيا سن) – عالم اقتصاد الهندي الحائز على جائزة نوبل بالاقتصاد(1998)– ليعبر عن تنازل الفرد عن جزء من حقه لصالح الدولة مقابل ضمانها لأمنه الإنساني(ينظر في ذلك : عبد الحسين شعبان ، قمة الرياض والأمن الإنساني ، مجلة الفيصل ، العدد 529–530، (السعودية : 2020) ، ص 20– 21 .

([1])محمد سعيد الحلبي، قراءة تحليلية لتقرير التنمية البشرية عام(1999)،مجلة المعرفة،العدد442 ،(سوريا: 2000)،ص99.

([2]) أمارتيا سن، السلام والمجتمع الديمقراطي ، ترجمة : روز شوملي مصلح ،(قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2016)، ص 16–17.

([3]) طلال فائق الكمالي، التنمية البشرية بالقرآن الكريم، (لبنان: دار المحجة البيضاء، 2014) ، ص 43–44

([4])السيد يسين، الكونية والأصولية وما بعد الحداثة بالقرن الحادي عشر،(القاهرة : المكتبة الاكاديمية،1996)،ص371.

النمو والمساواة [1]، واذا كان الارتقاء بالمستوى التعليمي والصحي والدخل وضمان الحرية داخل المجتمع تمثل سياسات التنمية البشرية فأن ذلك بدوره سيولد أمن الإنسان [2]، كما وقد تفشل الجيوش من معالجة أسباب العنف وانعدام الأمان في حين يتمكن التحليل التنموي ومعالجته من ذلك ، ويجادل (فرانسيس ستيورات) بالاعتمادية المتبادلة بين الأمن الإنساني والتنمية البشرية ، مستدلاً بالحجج الآتية : [3]

1- يشكل الأمن الإنساني جزء من رفاهية الإنسان وبالتالي يعد هدف التنمية البشرية.

2- انعدام الأمن الإنساني له عواقب سلبية على النمو الاقتصادي وبالتالي على التنمية البشرية.

3- التنمية غير المتوازنة تفتقر للمساواة لذلك تعدَ مصدر للصراع مما يهدد الأمن الإنساني .

وبذلك يتطلب تحقيق الأمن الإنساني تحقيق نموذجاً جديداً للتنمية البشرية يحمي المواطنين من خطر الفقر والبطالة ويحسن مستواهم الصحي [4]، ذلك أن سعي التنمية البشرية إلى ضمان الحقوق السياسية والمدنية كان وسيلة لغاية وهي القضاء على الفقر وضمان الحرية وتحقيق المشاركة السياسية ، لتتكامل مع أهداف الأمن الإنساني المتمثل بالحرية وضمان حقوق الأفراد والأمن من الخوف المتمثل بالفقر والقمع والمرض [5]، فالأمن الإنساني يتحقق بالتنمية لتمثل احد مقوماته ، وعلى الرغم من اجتماع المفهومين لتمركزهما حول الإنسان إلا أن ذلك لا يمنع من وجود أوجه اختلاف بينهما أهمها الآتي : [6]

المتغيرات	التنمية البشرية	الأمن الإنساني
القيم	الرفاهية	الأمن ، الاستقرار ،الاستدامة لمكتسبات التنمية
الإطار الزمني	طويل الاجل	يجمع بين سياسات قصيرة الأجل وطويلة الأجل
الأهداف	توسيع نطاق خيارات الافراد	ضمان قدرات الافراد على الاختيار بين البدائل ببيئة أمنة

(1) ميلود عامر حاج ، مصدر سبق ذكره ، ص 82 .

(2) علي عبد الرزاق وهاني خميس أحمد ، العولمة والحياة اليومية ،(مصر: المكتبة الانجلو المصرية)، ص 266 .

(3) حسين باسم عبد الأمير ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 542 – 543 .

(4) عامر الحافي ، الإسلام والأديان من الحوار إلى الأصولية،(الأردن: دار ورد الاردنية ، 2019)، ص 92 .

(5)علي عبد الكريم الجابري، دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية بمصر والأردن،(عمان: دار دجلة، 2012)،ص67 .

(6) حسين باسم الأمير ، مصدر سبق ذكره ، ص 543 ،و طارق محمد ذنون الطائي ، مصدر سبق ذكره ، ص 34 .

تحقيق اهداف سياسية	التمكين ، النمو ، والمساواة	حماية وتعزيز : الوجود الإنساني ، سلامته (الحرية من الخوف) ، والحياة اليومية (الحرية من العوز) ، وتجنب الاهانات (الحياة الكريمة) .

ثانياً : الأمن الإنساني والديمقراطية وحقوق الإنسان

أنَ علاقة الأمن بالديمقراطية ذات ابعاد فقهية عبر عنها الامين العام للأمم المتحدة بقولهِ " لا ديمقراطية بغير أمن ولا أمن بغير ديمقراطية " [1]، فالديمقراطية في علاقتها بحقوق الإنسان تجعل من الأمن الإنساني حقاً من حقوقه ، يتصل بأمن الإنسان وحريته وحماية حقوقه والكرامة البشرية [2]، فالأمن الإنساني مدين لتقاليد الفكر الديمقراطي لحقوق الإنسان (أفكار القانون الطبيعي والحقوق الطبيعية) ؛ إذ ينطلق كل من المنهجين من الإنسان الفرد ، ويجادل البعض بأن مجموعة من الحقوق كالحق بالتعليم والرعايا الصحية والحقوق المدنية والسياسية والهوية الثقافية تعدَ أساس حماية الكرامة الإنسانية وهي الهدف من الأمن الإنساني [3]، وهذا ما يجعل الديمقراطية والحقوق دعامة للأمن الإنساني ، أذ تمكن الأفراد من المشاركة السياسية ، وهذا يستلزم مؤسسات محددة تثبت سلطة القانون وتدعم منظومة الحقوق ، بعبارة أخرى ضرورة تبني النظام الديمقراطي مفهوم جديد مغاير للأمن التقليدي لتسجيله بحقب محددة انتهاك لحقوق الإنسان والوجود الإنساني كالصراعات الأثنية والحروب الأهلية [4]، لتمثل الديمقراطية لاسيما التشاركية منها دعامة للأمن الإنساني ؛ حيث يركز الامن الإنساني على أولوية المشاركة السياسية والعمل الجماعي في القضايا السياسية المهمة ، وهذا بدورة يؤكد على تزايد معضلات الأمن الإنساني المرتبطة بالعولمة [5].

ثالثاً : الحكـم الرشيـد والأمـــن الإنسانـــــي : لعل (كوفي عنان) أول من ربط الأمن الإنساني بالحكم الرشيد فعده احد ابعاده يساهم بخلق بيئة طبيعية بعيدة عن النزاعات مما يحقق الأمن [6]، فالحياة الأمنة لا تتوقف

([1]) وليد أحمد الجرجري ، دور الامم المتحدة في ارساء الديمقراطية (عمان: دار الاكاديميون ، 2020)، ص152.

([2]) عبد الفتاح ماضي ، الديمقراطية والبندقية (قطر: المركز العربي للأبحاث ، 2021)، ص 117–118.

([3]) حسين باسم عبد الأمير ، مصدر سبق ذكره ، ص 545.

([4])عبد الجبار أحمد ومنى جلال عواد، الديمقراطية والأمن الإنساني مجلة العلوم السياسية، العدد 46،(العراق:2013)،ص55.

([5]) فارس محمد العمارات ،الأمن الإنساني في ظل العولمة (عمان: دار الخليج ، 2020)، ص 67 .

([6]) خالد حماد عياد ، الامن القومي العربي وقواعد القانون الدولي،(الأردن: الأن ناشرون وموزعون،2018)، ص 19 .

على المبادئ السياسية للحكم إنما تعد الكيفية التي يمارس بها الحكم عاملاً حاسماً في تهيئة المناخ الاجتماعي في تطبيق هذه المبادئ [1]، فكلاهما يكمل الآخر ، لقد جاء الحكم الرشيد للتوفيق بين الأمن التقليدي والأمن الإنساني بشكل عقلاني لا يولد أزمات سياسية أو أمنية ، ذلك أنَ اغلب المعالجات للبنية السياسية على سبيل المثال تؤدي لنتائج سلبية مؤثرة على البنية الاقتصادية ، ومن هنا يأتي الحكم الرشيد للربط بين الأمنين ليمنع بذلك حدوث أزمات بنيوية معقدة ، كما أنَ الحكم الرشيد يعالج عن طريق الأمن الإنساني اقليمياً بوساطة تقوية المؤسسات الاقليمية اللامركزية مشكلات عديدة كقضية اللاجئين ، إذ يضبط حركتهم وانتشارهم مما يمنع حدوث أزمات سياسية حادة ، ليشكل الحكم الرشيد بذلك عامل معزز للقضايا الاقليمية ومدى علاقتها بالأمن الإنساني [2] .

المطلب الثالث : تحديات ومهددات الأمن الإنساني

أولاً : التحديات الخارجية : العولمة بوصفها تحدي للأمن الإنساني

أصبح مفهوم الأمن الإنساني من القضايا الأساسية بعصر العولمة، بعد أن اكد على ذلك التقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الانمائي عام (1999) بعنوان (عولمة ذات وجه إنساني) ، حدد فيه سبعة تحديات تهدد الأمن الإنساني في عصر العولمة [3] ، وتتمثل بالآتي : [4]

1- غياب الاستقرار المالي مثل الأزمة المالية العالمية عام (2008) .

2- غياب الأمان الوظيفي وعدم استقرار الدخل، بغياب الضمانات الوظيفية

3- غياب الأمان الصحي فسهولة الحركة والانتقال أدت للانتقال السريع للأمراض كالإيدز.

4- غياب الأمان الثقافي فكثيراً ما تفرض الثقافات الوافدة خطراً على الثقافة المحلية وهويتها.

5- غياب الأمان الشخصي كانتشار الجريمة المنظمة.

6- غياب الأمان البيئي كالنفايات النووية ومخلفات التصنيع لشركات دولية عبر الحدود الوطنية .

([1]) إياد هلال الكناني ، مصدر سبق ذكره ، ص 224.

([2]) ميلود عامر حاج ، مصدر سبق ذكره ، ص 83 – 84 .

([3]) علي ليلة ، الأمن القومي في عصر العولمة اختراق الثقافة وتبديد الهوية (مصر: مكتبة الانجلو المصرية) ص 98 .

([4]) الطاهر يعقر ، تحديات الامن الإنساني في ظل النظام العالمي الجديد، مجلة الدراسات الحقوقية، العدد 1(الجزائر:2020)، ص 360-361 .

7- غياب الأمان السياسي والمجتمعي أذ اضفت العولمة طابع جديد على النزاعات عبر سهولة انتقال الأسلحة من الحدود مما يضفي التعقيد والخطورة، بالإضافة لانتعاش دور شركات الأسلحة التي تقوم ببعض الاحيان بتقديم تدريب للحكومات ذاتها مما يشكل خطر على الأمن الإنساني.

تتيح العولمة فرصة كبيرة للتقدم البشري ؛ نظراً لسرعة انتقال المعرفة والتكنولوجيا الحديثة والسلع و الخدمات ، لكنها بالقرن (21) تفرض مخاطر تهدد الأمن الإنساني ، مما دعا الأمين العام السابق (كوفي عنان) بتقرير الألفية الثالثة لضرورة تحويل العولمة السلبية إلى عولمة إيجابية [1] ، بمشروع (عولمة ذات وجه انساني) لضبط عولمة وصفها (غرباتشوف) بـ"العمياء" ، ليعبر المشروع عن عولمة إنسانية مسؤولة اجتماًعيا وبيئياً ، انها مطالبة بعولمة بديلة تكشف مشكلات جدية [2]، باشرت الأمم المتحدة بتطبيق أجندة هذا المشروع أذ اقرت كل من (منظمة العمل الدولية ، واليونسكو ، واليونسيف) خدمات التعليم والصحة والضمان الاجتماعي كمساعدات عامة تؤمنها الدولة ، كذلك (البنك الدولي) اعتمد مبدأ شبكات الأمان الاجتماعي وإدارة المخاطر ، كاستراتيجيتين لتمكين الأفراد من إدارة المخاطر الاجتماعية المتعددة على المستوى الفردي والمجتمعي [3] .

ثانيا : مهددات الامن الإنساني

تتمثل المهددات بثلاثة أنواع رئيسية : أولها (تهديدات ينتجها الإنسان) كالإرهاب والجرائم المنظمة والحرق والتهريب والقتل ، ثانياً (تهديدات تنتجها الدولة) كالحروب والتطهير العرقي والتمييز العرقي والمذهبي وانعدام العدالة والمساواة وانتهاك الحقوق والحريات وإرهاب الدولة والتضخم وغياب المؤسساتية ، ثالثاً (تهديدات تنتجها الطبيعة) كالزلازل والبراكين والتلوث البيئي والتصحر واختلال المجال الحيوي ، وقد يكون الإنسان وسلوكياته سبب بها [4] ، ويمكن تحديد التهديدات بالآتي :

([1])جلال خضير و حسن عزيز نور الحلو،الإرهاب والقانون الدولي(عمان:دار الكتاب الاكاديمي،2015)،ص204 .

([2]) روسيا الجديدة مذكرات ميخائيل جرباتشوف ، ترجمة : فايز الصايغ (الرياض: العبيكان ، 2015) ، ص357 .

([3]) مايح شبيب الشمري وحسين علي الشامي، الحوكمة والنمو الاقتصادي(عمان: دار غيداء ، 2018)، ص 78.

([4])حسن عبد الله الدعجة، مهددات الأمن الإنساني، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني،العدد4(الجزائر:2017)، ص 141.

نوع الأمن	امثلة على التهديدات الرئيسية
الأمن الاقتصادي	الفقر والبطالة والأزمات الاقتصادية بأنواعها .
الأمن الصحي	الامراض المعدية المميتة والاغذية غير الصحية وسوء التغذية والإيدز والفايروسات الخطيرة وعدم الحصول على الرعايا الصحية وغيرها .
الأمن البيئي	التدهور البيئي واستنزاف الموارد والكوارث الطبيعية والتلوث والانحباس الحراري .
الأمن الشخصي	العنف الجسدي والجريمة والارهاب والعنف الاسري وتشغيل الأطفال .
الأمن المجتمعي	التوترات القائمة على أساس الهوية الأثنية والدينية .
الأمن السياسي	القمع وانتهاك حقوق الإنسان عامة والحق في الوجود خاصة .

تؤدي هذه التهديدات إلى فقدان الأمن الإنسـاني وقد يكون بشـكل بطيء صـامت او العكس ، وتتراوح اسبابه بين الأسباب الطبيعية كالكوارث الطبيعية أو قد يكون الإنسان بسبب خياراته السياسية أو الأثنين معاً ،وقد يتسـع مدى تأثير هذه التهديدات كالصـراع الأثنية والعرقية والتفكك المجتمعي والإرهاب والاتجار بالمخدرات والتلوث ، أما الأمن البيئي فقد ينعكس انعدام أمنه على شـتى انواع الأمن الإنسـاني ومثال ذلك مشـكلة ندرة المياه فقد تسـبب حرب بين الدول والجماعات داخل الدول ، تخلق حالة اللا–أمن للأفراد جراء تسـببها بالجفاف والموت ونقص في الغذاء وتقليل فرص العمل ، وتهدد الوجود الإنسـاني والرفاه ولذلك قد تتسع تهديداتها متخذة طابعاً شمولي على كافة ابعاد الأمن الإنساني [1] .

([1]) خلاف محمد عبد الرحيم وسمرة بوسطيلة ، الأمن البيئي من منظور الأمن الإنساني ، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ، العدد 9 (الجزائر: 2016) ، ص 66 ، ومحمد سعيد الحلبي ، مصدر سبق ذكره ، ص 99.

المبحث الثاني : مفهوم ومقومات ومخاطر الأمن البيئي

تزايد الاهتمام العالمي بالأمن البيئي فأصبحت قضايا البيئة والتغير المناخي يدخل ضمن الأولويات السياسية للدول، إذ وجد أتفاق عالمي بأن الحفاظ الأمن البيئي لا يقل أهمية عن الاهتمام بالأنواع الأخرى من الأمن ؛ فيدخل ضمن دائرة التأثير المتبادل نوضح ذلك بالآتي .

المطلب الأول : مفهوم الأمن البيئي : دراسة نظرية

أولاً : مفهوم الأمن البيئي في ظل الثورة الصناعية الأولى

تم التركيز بمرحلة الثورة الصناعية الأولى على قوة العمل اليدوي عموماً والإنسان على وجه الخصوص، إذ أدركت الدول المتقدمة في أوروبا خلال الثورة الصناعية الأولى حتمية التطور الطبيعي والحفاظ على البيئة، لذا توجهت الدول نحو أهمية المحافظة على الأراضي الزراعية الخضراء "الحزام الأخضر"، والتعديل المستمر للخطيط المكاني؛ تماشياً مع التحول الصناعي ومواكبة الاحتياجات الجديدة للتطوير والتنمية[1]، هنا تحدث(توماس مالتوس) عن مفهوم الأمن البيئي بكونه جزءاً وبعداً من أبعاده الأمن الإنساني، إذ أكتسب الأمن البيئي أهميته مع تطور الاهتمام بالأمن الإنساني، وجذور مفهوم الأمن البيئي تعود بالزمن لأكثر من قرنين، فبدءاً من القرن(18) ظهرت بوادر الاهتمام بالأمن البيئي لاسيما مع نمو السكان وتطور الصناعة عام (1798)م عن العلاقة بين الأمن البيئي والأمن الإنساني من مدخل(ايكولوجي) بأنها تتأثر بالزيادة السكانية التي تقابها قلة الموارد مما يشكل تهديداً يؤدي "غياب الأمن البيئي" وانعدام للأمن الإنساني [2].

ثانياً: مفهوم الأمن البيئي في ظل الثورة الصناعية الثانية

تعرض الأمن البيئي للخطر مع نهاية القرن الثامن عشر ، فبسب قوة رأس المال والثورة العلمية واعتماد الغرب في صناعته على الكهرباء والبترول والمحرك ذي الاحتراق الداخلي، أسهم في تعميق نفوذ الرأسمالية الاحتكارية وعمق أزمة التلوث في الماء والهواء والأرض بصورة لم تعرفها الكرة الأرضية من قبل[3]، وامتدت تأثير الثورة الصناعية الثانية إلى نهاية الحرب العالمية الثانية مع ظهور ثورة الاتصالات

---

[1] وأنغ تشون أي، حلم الحضارة الإيكولوجية،(مصر:دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، 2018)، ص74.

[2]محمد حسن غانم ، المختصر المفيد في علم النفس البيئي،(مصر: مكتبة الأنجلو المصرية، 2020)،ص ص 62-63.

[3] ديار حسين كريم، الجغرافية البيئية، (الأردن: الجاندرية للنشر والتوزيع ، 2015)، ص152.

وتقدم العلم والتكنولوجيا، وعلى الرغم من تحسن كفاءة الاستفادة من الطاقة النووية وطاقة الرياح إلا أن مشاكل التلوث البيئي واستنزاف مصادر الثروة بقيت مستمرة ولم تقتصر على الدول الصناعية إنما انتقلت أيضاً إلى الدول النامية التي تعاني من تفاقم الزيادة السكانية وعدم كفاية المصادر المتاحة لها، وعدم وجود تقنيات تعالج المخلفات التي تنتج عن نشاطات الإنسان [1] .

ثالثاً : مفهوم الأمن البيئي في ظل الثورة الصناعية الثالثة

لقد عول على الثورة الصناعية الثالثة ذات التطور الهائل لأنظمة التكنولوجيا والاتصال والمعلومات، القيام بالتصحيح للتصور الخاطئ للثورتين الصناعيتين السابقتين اللتان دمرتا البيئة، لذا برزت الحاجة إلى إدارة الموارد وتطبيق سياسة مستدامة تحافظ على البيئة النقية بواسطة استحداث فروع اقتصادية تستعمل التكنولوجيا الخضراء والطاقة المتجددة في مجال توليد الكهرباء من الرياح والطاقة الشمسية، مثل اعتماد الاقتصاد الألماني الطاقة الشمسية خلال سنوات 2005–2007م والتي بلغ فيها معدل النمو الاقتصادي 27%، والتخلص من الاقتصاد المعتمد على الكاربون الذي يدمر البيئة، وإنه يمكن للدول النامية أن توظف التكنولوجيا الخضراء التي تسهم في بناء البنية التحتية المستقبلية [2] .

رابعاً : مفهوم الأمن البيئي في ظل الثورة الصناعية الرابعة

تصطبغ الصناعية الرابعة بصبغة عالمية في النظام الكوني الجديد الذي يتسم بالسيولة وعدم وجود حالة من الاستقرار النسبي للأمن ولاسيما الأمن البيئي[3]، فالثورة الصناعية الرابعة وما يرتبط بها من تطور تكنولوجي سريع يربط العناصر الرقمية و"الطبيعية والحيوية" معاً، أدت اليوم إلى زيادة قدرة تكنولوجيات في التعامل مع وجود المشكلات البيئية مثل التغير المناخي وازدياد مستويات الملوثات غير الأمنة كالسموم في البحار والأنهار، وفقدان التنوع البيولوجي وإزالة الغابات، وهذه المشكلات تنبأ بحدوثها تكنولوجيا "الذكاء الصناعي" الذي يمكن أن يوصف بصورة سلمية لمجابهة وتخفيف آثار أضرار البيئة على أمن الحياة البشرية

---

[1] أيمن سليمان مزاهرة البيئة والمجتمع(الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع،2010)، ص 26–27.

[2] هارالد فيلتسر وكلاوس ليغيفري، المناخ والمستقبل وفرض الديمقراطية، ترجمة: أحمد سعيد علي(مصر: المجموعة العربية للتدريب والنشر،2017)، ص 112.

[3] أحمد سيد أحمد، مجلس الأمن فشل مزمن وإصلاح ممكن(مصر: مركز الأهرام للترجمة والنشر،2010)، ص61.

والتحولات المجتمعية، التي تتطلب إعادة تصـــميم في إدارة البيئة الدولية المشـــتركة ، وإدارة المخاطر بطريقة اســـتباقية بين معدي ومنفذي الســـياســـة والعلماء والمجتمع المدني والمســـتثمرين في أطر عمل "بروتوكولات الســـياســـة المتطلبة" و"الحوكمة"[1]، وهنا تطلب الأمر اســـتغلال البيئة التكنولوجية للثورة الصـــناعية الرابعة بواســـطة اســـتخدام أفضـــل الممارســـات والتدريبات والضـــمانات التكنولوجيا في مجال حماية البيئة والتعامل الإيجابي معها من ناحية، ومن ناحية أخرى الحد من التأثير الكبير للثورة الصناعية الرابعة [2] .

خامساً : مفهوم الأمن البيئي بظل المؤتمرات والتقارير والاتفاقات الدولية

منذ نهاية الستينيات بدأ الاهتمام بالأمن البيئي نظراً لتدمير البيئة وخطر ثقب الأوزون والاحتباس الحراري، بادرت السويد لعقد مؤتمر دولي للبيئة عام (1968) تمخض عنه شعار "روح ستوكهولم المتسامحة" و "فكر دولياً وأعمل محلياً"، بعدها عقد مؤتمر (1972) المعروف "الأمم المتحدة حول بيئة الإنســـان" وضـــم (62) مبدأ منها أن الأمن البيئي يتمثل بحماية البيئة الطبيعية وتنميتها ودعمها من قبل الدول النامية[3]، تلاه تقرير "برونتلاند" (1978)تحت شـعار "مسـتقبلنا المشـترك" أشـار للجهود والمسـؤولية المشـتركة بين الدول والقادة السـياسـيين في إطار أخلاقي لبناء مجتمع عالمي مسـتدام وسـلمي يسـوده العدل، كمبادرة عالمية تهدف إلى تحقيق فكرة المجتمع المدني حث عليها (موريس ســترونج) و(جورياتشــوف) وبرعاية الأمم المتحدة تم النص على أهمية احترام الأرض وتجنب الاسـتهلاك المفرط للموارد الطبيعية [4]، وفي عام (1979) جاءت (اتفاقية جنيف) تم التطرق فيها لمفهوم الأمن البيئي وحماية البيئة الجوية من تلوث في الهواء البعيد المدى الذي يعبر الحدود ، ونصـــت المادة (3/35) : "يحظر اســـتخدام وســـائل وأســـاليب القتال ...التي تلحق اضـــراراً بالبيئة

---

[1] المصدر نفسه، ص338. محمد محمد الهادي، الذكاء الصناعي: معامله وتطبيقاته وتأثيراته التنموية والمجتمعية(مصر: الدار المصرية اللبنانية ،2021)، ص337-338.

[2] إيهاب خليفة، مجتمع ما بعد المعلومات : تأثير الثورة الصناعية الرابعة على الأمن القومي(مصر: العربي للنشر والتوزيع، 2019)،ص137 .

[3] تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة، توقعات البيئة العالمية،(الولايات المتحدة: 2002)، ص ص2-3.

[4] جوليان كريب، اجتياز القرن الحادي والعشرين، ترجمة: سارة طه علام(المملكة المتحدة:هنداوي،2021)،ص279.

الطبيعية بالغة وواسعة الانتشار وطويلة الأمد [1]، وفي عقد الثمانينات من القرن العشرين نشأت أزادت بشكل مكثف العلاقة بين البيئة والأمن وذلك من خلال محورين رئيسين هما [2]:

1- السياسات البيئية : هي السياسات التي يهدف بواسطتها صناع القرار التعريف وشرح الآثار الأمنية لـ"المتغيرات البيئية" .

2- المفكرون : الذين أهتموا في حقبة ما بعد الحرب الباردة بمفهوم وأبعاد الأمن وتجاوز المعاني التقليدية كحامية حدود ومقومات الدولة من حكومة، نحو الاهتمام بالبعد المتعلق بـ(الأمن البيئي) .

وفي عام(2009)م صدر تقرير الأمم المتحدة الإنمائي لبحث التغير المناخي والهجرة البيئية والتلوث واتساع ثقب الأوزون، وتفاقم ظاهرة الاحتباس الحراري التي تؤدي إلى ارتفاع درجات الحرارة [3]،كما عقدت قمة تغير المناخ بنيويورك (2009) حضرها(100) رئيس دولة تم فيها مناقشة الرؤية السياسية لتغير المناخ الذي كان موضوع مؤتمر باريس الذي عقد عام(2015)م بمشاركة(150)دولة فضلاً عن عدد من المنظمات، ونتج عن المؤتمر صياغة معاهدة قانونية وهي "معاهدة باريس لتغير المناخ" [4].

المطلب الثاني: معايير ومقومات الأمن البيئي

أولاً: التخطيط البيئي : يعد من أهم المقومات التي تؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة بطريقة تسهم في الحفاظ على البيئة من "سوء استخدام واستغلال الموارد" ، والعمل على ترشيد استخدام الموارد بطريقة تؤدي إلى تحقيق منافع اقتصادية كبيرة بواسطة اتباع منهج التخطيط البيئي الذي يقوم ويعدل "خطط التنمية" على وفق المنظور والبعد البيئي، فضلاً عن الآثار البيئية المتوقعة لخطط التنمية والبرامج

---

[1] موسى مناحي القريشي، أثر التدخل العسكري في العلاقات الدولية : دراسة العراق وليبيا أنموذجا(مصر: المركز العربي للنشر والتوزيع، 2018)، ص324.

[2] سوزي محمد رشاد ، الأمن البيئي باليابان : مدخل لتحقيق الأمن الإنساني ، مجلة آفاق آسيوية، العدد 2 (مصر:2017) ص 223-224.

[3] محمد إسماعيل حاشي و نعيمة إلياس، الأمن البيئي كأحد أبعاد الأمن الإنساني، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد 28، (الجزائر:2021)، ص422.

[4] محمد عبد الله لامه، البيئة بين التوازن والاختلال والاستدامة (مصر: دار حميثرا للنشر والترجمة، 2023)، ص51.

التي تتضمن القواعد والتنظيمات المحددة التي تهدف لحماية البيئة من خلال التنبؤ بالمخاطر البيئية التي من الممكن أن تظهر في المستقبل، وأخذ الحيطة والحذر والوقاية فيما لو حدثت [1] .

ثانياً: تعزيز البيئة المعلوماتية : إنَ تعزيز البيئة المعلوماتية يكون بواسطة سلطة الإعلام التي تمارس دورها الرقابي في توعية الناس بالمخاطر البيئية والضغط على المسؤولين باستمرار في سبيل انتهاج سياسات انمائية تحد وتقلل من السلبيات التي تلحق الضرر بالبيئة، فضلاً عن تغطية النشاطات والورش والندوات والاحتفالات مثل اليوم العالمي للبيئة، كذلك فإن مشاركة مؤسسات المجتمع المدني وأعضاء المجالس التشريعية في أهمية الحث على التشريعات التي تحد من الاعتداء على البيئة والأضرار التي تنجم عن التلوث البيئي مثل : "الغازات السامة المنبعثة من المولدات الكهربائية"، صب مياه الصرف الصحي في البحر وتدمير المياه العذبة، الافراط في استخدام المبيدات الزراعية [2]، ولا يكفي توافر المعلومات البيئية ما لم تقترن بالإحاطة بالمستجدات البيئية التي تتصف بالتجدد، وعليه يبغي تسخير العوامل التكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية في السيطرة على المستجدات البيئية الطارئة [3].

ثالثاً: تأمين النظام الأيكولوجي :إن تأمين النظام الايكولوجي شرط رئيس لصحة الفرد والمجتمع، فالاعتماد على مصادر الطاقة وتأمين إمداداتها والعمل على ضمان توافر الطرق الاقتصادية للحصول على مواد لا تلحق ضرراً بالنظام الإيكولوجي يواجه بطبيعة الحال صعوبة في ظل غياب الطاقة الرخيصة، من هنا فإن مخاوف الهم الجمعي تكبر في العالم بأسره في ظل تحديات تغير المناخ وزيادة اعتماد الوقود الأحفوري، الأمر الذي يستدعي تحالفات وسياسات دولية بعيدة المدى، تعبر عن العمل الجاد في سبيل الحفاظ على النظام الإيكولوجي بواسطة الداعم المالي للخطط والبرامج البحثية والافكار المبدعة التي يقدمها أصحاب الخبرات المتميزة الوعي والدقة في الاحاطة بقضايا تغير المناخ[4] .

---

[1] مصطفى يوسف كافي، التنمية المستدامة(الأردن: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع،2017)، ص 275.

[2] زهير عبد اللطيف و أحمد العابد أبو السعيد، الاعلام والبيئة : بين النظرية والتطبيق(الأردن: دار اليازودي العلمية، 2014)، ص 144-145

[3] أحمد رجب، إدارة الأفراد والموارد البشرية(مصر: وكالة الصحافة العربية ناشرون، 2023)، ص38.

[4] مروان عبد القادر أحمد، الطاقة المتجددة (الأردن: الجاندرية للنشر والتوزيع، 2016)، ص17.

رابعاً: وجود الوعي البيئي : تحتاج البشرية اليوم إلى قيم اخلاقية اجتماعية عصرية تسهم في تنمية الوعي البيئي وترتبط باحترام البيئة، وإنه لا يمكن الوصول إلى هذه الاخلاق إلا في حال وجود التوعية الحيوية التي توضح للإنسان مدى أهمية الحفاظ على البيئة التي يرتبط بها[1]، فهدف الوصول إلى المجتمع الأمن والبيئة السليمة الخالية من التلوث والتأثيرات السلبية في مناخ العمل الإنساني، فإنه ينبغي فيه على الإنسان في إطار "مركزية استخلاف الإنسان" في الأرض أن يتفاعل مع البيئة التي ينتمي إليها بحركته وأعماله، وأن يعرف دوره في نموذج "هرم الفاعلية البيئية المجتمعية" المتكونة منظومة الوعي والضمير البيئي الملتزم بالأخلاق الخضراء التي تحمي البيئة بواسطة منظومة التشريعات البيئية العادلة بعيداً عن الاخلاق السوداء التي يدمر فيها الإنسان الأرض وأنظمتها البيئية [2] وتعلم الإنسان بواسطة "التربية البيئية" بأن له حقوق في البيئة النظيفة وتقابل تلك الحقوق واجبات تؤكد على المسؤولية الجماعية لـ"المواطنة البيئية" التي تتجه نحو صيانة البيئة والحفاظ على الاستدامة البيئية للموارد، وعليه فإن وجود الوعي البيئي يعتمد على "السلوك البيئي للأفراد" ومدى إدراك عواقب المشكلات البيئية وليس فقط "المعرفة البيئية" مثلاً ظاهرة "الاحتباس الحراري" قد يمتلك الفرد معلومة عنها لكن لا يدرك خطورتها وعواقبها، وعليه فمتى ما أمتلك الأفراد "الإلمام البيئي" بوصفه أعلى درجات الوعي الذي ينتج عن "المعرفة البيئية" الواسعة، فإنه يمكن حينئذ فهم المشكلات البيئية والتخفيف من آثارها والإسهام في اتخاذ القرار البيئي وتحقيق العدالة البيئية للأجيال [3] .

خامساً : العدالة المناخية : يعد مبدأ العدالة المناخية كمفهوم بيئي جديد مقوم من مقومات الأمن البيئي، ويحمل فكرة أن المسؤولية التاريخية لحدوث أزمة تغير المناخ تقع على عاتق الدول المتسببة بالأزمة البيئية الدولية التي هي هم إنساني مشترك، إذ ينبغي أن تصلح ما افسدته في البيئة، وعليه يستمد مفهوم العدالة المناخية مصادره من معطيات حقوقية واخلاقية، فالعدالة المناخية محاكاه للعدالة الاجتماعية في تبيان البعد البيئي للأزمات والمخاطر البيئية وتوزيعها غير العادل، وهنا تقف منظمات المجتمع المدني وجمعيات حقوقية

---

[1] سحر امين حسين، موسوعة التلوث البيئي(الأردن: دار دجلة ناشرون وموزعون، 2010)، ص 14.

[2] عبد الله بن عبد الرحمن البريدي، التنمية المستدامة: مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي(السعودية: العبيكان، 2015)، ص 310-311.

[3] نهى عادل مجاهد، التربية على قيم المواطنة العالمية لمواجهة مجتمع المخاطر (مصر: دار التعليم الجامعي،2023)، ص88-89.

تتابع المطالبة بتحقيق العدالة المناخية بين المجتمعات والدول لاسيما الفقيرة الأكثر تضرراً من التغيرات في المناخ بعيداً عن العنصرية البيئية [1] .

المطلب الثالث: مخاطر وتهديدات الأمن البيئي

أولاً: الاستخدام السيئ للموارد

إن الاستخدام السيئ للموارد نتج عنه وجود مخاطر خارجية تهدد (الطبيعية) كالجفاف والزلازل والفيضانات، ومخاطر مصطنعة تنشأ من تأثير العولمة والنشاطات الإنسانية والمعرفية والتطورات التكنولوجية التي تقود إلى مخاطر ذات طبيعة سياسية كالصراعات المسلحة والثورات والانشقاقات السياسية والطائفية، ومخاطر ذات طبيعة إنسانية طارئة مثل الحوادث، ومخاطر ذات طبيعة صحية تهدد حياة البشر والثروة الحيوانية[2] ، ففي ظل التطور التكنولوجي دخل العالم عصر مضطرب وغير مستقر، نتج عنه مآسٍ إنسانية تمثلت بالنزاعات والصراعات في الحصول على الموارد بواسطة التطور التكنولوجي الذي أعطى الإنسان قوة خارقة وخلاقة، لكن الإنسان لم يوظفها في الاتجاه السلمي في استعمال الموارد الأولية، إنما تم توظيفها بصورة سيئة تم فيها تدمير البيئة ومثال ذلك الحروب البيولوجية والحروب الذرية التي تنتج من سوء إدارة واستعمال الموارد الطبيعية، والنتيجة هي تدمير البيئة والطبيعة وانقسام دول العالم لاسيما النامية بين التزامها وتمسكها بتقاليدها الحضارية وبين ضغط الدول الغربية الصناعية التي تدفعها حضارتها المادية في الحصول على الموارد[3]، في حين رأى (هربرت سبنسر) أن الطبيعة وهبت مواردها وخيراتها للجميع، وفي سبيل تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي بواسطة التقدم الصناعي والعلمي والتوسع العسكري بحجة الاتصال الحضاري أندفع الإنسان نحو الحصول على الموارد بصورة دمرت البيئة [4] .

---

[1] هشام دلوم، موقف فلسفات ما–بعد الحداثة من البيئة: من المركزية البشرية إلى المركزية الحيوية (الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع ، 2019)، ص268.

[2] فيصل حمد المناور، المخاطر الاجتماعية، مجلة جسر التنمية، العدد 124(الكويت: 2015)ص 7–8.

[3] نجم الدين عبد الله حمودي، البيئة والعلاقات الدولية: دراسات وتقارير(2002) ، ص98.

[4] موريس جنزبرج، علم الاجتماع، ترجمة: فؤاد زكريا(المملكة المتحدة: مؤسسة هنداوي،2022) ، ص64.

ثانياً: الحروب

تعد الحروب بمختلف أشكالها مصدر تهديد لأمن البيئي والإنساني لاسيما عند استعمال أسلحة الدمار الشامل والموارد الكيميائية التي تستخدم كإرهاب بيئي وبيولوجي [1]، والاسلحة البيولوجية بوصفها جزء من أسلحة "التدمير الشامل" أو الأسلحة "الكتلوية" التي تشمل: (السلاح البيولوجي، السلاح النووي الكيميائي، السلاح النيوتروني)، تدمر الدول بواسطة الحروب البيولوجية التي تستخدم فيها الكائنات الحية أو سمومها بالقتل والتلف والخلل للأحياء عامة[2]، هنا برزت الحاجة إلى "بناء السلام البيئي" لاسيما مع وجود تغير المناخ والصراعات والحروب التي تؤدي إعاقة السلام لاسيما في البلدان النامية التي تعاني من الصراعات والفقر، مما يشكل تهديد لمكاسب التنمية والإدارة المستدامة للموارد[3]، لاسيما في مرحلة ما بعد التوسع والتطور التكنولوجي في الغرب الذي حشدت فيه "الدول الصناعية الكبرى" ترسانة حربية من المواد الضارة بالإنسان والملوثة البيئة معاً وتم توظيفها لتأديب الشعوب الضعيفة التي تكتظ بالعوادم والنفايات مما يؤدي إلى حالة عدم الاتزان البيئي[4] .

ثالثاً: التلوث

تعدد مصادر التلوث البيئي منها الملوثات الفيزيائية التي ينتج أغلبها من الملوثات الكيمياوية كالمبيدات الزراعية والمخلفات الحرارة، فالمجتمعات الصناعية يستهلك نسبة(90%) من المياه في عمليات التصنيع ومحطات توليد الطاقة الكهربائية التي تدمر وتلوث كميات هائلة من المياه لأغراض التبريد وترمى بعد ذلك في البحار والانهار والأهوار مما يهدد الأحياء المائية، أما محطات توليد الكهرباء النووية فهي أكثر خطر إذ تسهم بارتفاع درجة حرارة المناطق المحيطة بها من(20–30) درجة فضلاً عن خطرها الاشعاعي ، وعليه فالتلوث الحراري يهدد البشرية بالفناء فقرابة الألف سنة القادمة سترتفع درجة الحرارة لمعدل(30)مئوية ويصبح

---

[1] نوال بن قلوش، الأمن البيئي والأمن الإنساني تكاملا أم تقاطع، مجلة آفاق علمية، العدد1(الجزائر:2021)ص555.

[2] وائل إبراهيم الفاعوري، الحرب والبيئية(الأردن: دار الخليج للنشر والتوزيع 2020)، ص41.

[3] الكتاب السنوي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لعام2010: علوم وتطورات جديدة في بيئتنا المتغيرة لعام2010، (الولايات المتحدة:2010)، ص43.

[4] عصام الصفدي و نعيم الظاهر، صحة البيئة وسلامتها،(الأردن: دار اليازودي العلمية، 2008)، ص 18.

العيش مستحيلاً على الأرض[1] ، كما أن سرعة التقدم الصناعي وغياب الوعي البيئي والمتابعة الرسمية لعمليات حرق المواد الكربونية التي تزيد من نسبة أوكسيد الكاربون بطريقة تفوق قدرة النظم البيئة على استيعابها، لاسيما مع انتشاء مركبات كيميائية غربية على النظم البيئية ،وكذلك المخلفات المشعة المستخدمة بالمجال الطبي لعلاج الأورام يتم تصريفها إلى مياه الصرف الصحي مما يهدد الامن البيئي والانساني[2] .

رابعاً : التصحر

استنزاف واستغلال الإنسان للموارد الطبيعية قد وصل إلى درجة النفاد، أثر في التربة التي فقدت مواردها وقدرتها على التجدد، وذلك ناتج من تدمير الإنسان للغابات وزيادة قطع الأشجار بصورة تفوق معدل النمو السنوي لها، مما أدى إلى التصحر وانجراف التربة والقضاء على وفرتها وقدرتها على الزراعة بسبب استخدام الوسائل البدائية والرعي الجائر "غير المنتظم" الذي يستنزف المراعي[3]، فالتصحر يهدد حياة مليار شخص من 110دولة حول العالم، إذ يولد مشكلات تتعلق بالهجرة البيئية والنزاعات المسلحة وعدم الاستقرار السياسي مثل الصراعات بين (زمبابوي وبتسوانا)، أما فيما يتعلق بالتغيرات المناخية المتسارعة التي لا رجعة فيها فهي تقود إلى سيناريوهات أمنية غير مسبوقة ناجمة جزئيا عن مساوئ النشاط البشري فهو يؤدي إلى انهيار نظام دوران "التيارات في المحيط الأطلسي" مما يجعل مناخ أوروبا أشبه بمناخ سيبيريا، سيقضي ذلك على الزراعة فضلاً عن ارتفاع درجات الحرارة فوق (2) درجة مئوية مما يؤثر على الأمن البيئي والإنساني معاً [4] .

خامساً: البراكين والزلازل

تحتوي البراكين على غازات سامة وهي خليط من ثاني أوكسيد الكاربون وأول اوكسيد الكاربون والهيدروجين والميثان ويصاحبها غبار يحتوي على مواد وغازات حمضية شديدة الضرر بالبيئة والإنسان كما أنها تلحق والبحار والمحيطات مما يؤثر على صحة الكائنات البحرية ولا سيما الثروة السمكية مصدر الغذاء

---

[1] عامر أحمد غازي، البيئة الصناعية: تحسينها وطرق حمايتها(الأردن: دار دجلة،2010)، ص 314-315.

[2] سجى محمد عباس، دور الضبط الإداري البيئي في حماية جمال المدن: دراسة مقارنة(مصر: المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية،2017) ، ص 178-179.

[3] حمزة الجبالي، الأمن البيئي وادارة النفايات البيئية(الأردن: دار دجلة،2016)، ص56.

[4] أميرة بوزار قوادري، الأمن الجماعي في ميثاق الأمم المتحدة وإشكالات التهديدات البيئية، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 1 (الجزائر: 2021)، ص 121.

للإنسان[1]، أما الزلازل فيتسبب الإنسان بحدث بعضها لاسيما فيما يتعلق بأنشطة الإنسان وتجاربه في القشرة الأرضية مثل تقنية مشروع (هارب)الذي توجه في أشعة نحو مواقع معروفة بالزلازل أو يراد تدميرها ويصف الدكتور الفيزيائي (بروكس انجيو) أن نشاط هارب إذا ما تم تركيزه على منطقة من سطح الأرض فإن تأثيره مساوياً لخمسين بركاناً [2] في إحداث الزلازل التي تم استخدامها من قبل روسيا لأول مرة (1989) لإحداث زلزال بـ(الصين) ذهب ضحيته(650) شخص، ثم استخدمته الولايات المتحدة الأمريكية عام (1994) من قبل وزارة الدفاع التي قامت بإرسال(350) مليون عاكسة نحاسية إلى طبقة الأيونوسفير، لتتمكن الموجات الارتدادية الوصول لعمق(600)كيلو متر تحت سطح القشرة الأرضية، وكان ذلك تحت حجة القيام بتجاربها البحثية في اليابان وكاليفورنيا بهدف مراقبة الزلازل، لكن جوهر المشروع هو عدائي بغطاء سلمي [3] .

المبحث الثالث: دور النظريات والاستراتيجيات الدولية في حماية البيئة

المطلب الأول : أهمية الأمن البيئي بالنسبة للإنسان

لقد أدى التطور الصناعي والتكنولوجي إلى جعل العالم أمام مشكلة كبيرة تمثلت بتغير المناخ الذي يؤثر في تحقيق الأمن الإنســـاني وتمتع الإنســـان بحقوقه، وهما فقد ظهرت ثلاث اتجاهات لتحديد موقع حقوق الإنسان في ظل أخلاقيات تغير المناخ [4]:

الاتجاه الأول: يرى أن حقوق الإنســـان تكون في خطر نتيجة لتغير المناخ؛ إذ لا يترافق مع الاخطار الجيوسياسية لتغير المناخ تدابير محتملة من قبل المنظمات الدولية والدول .

الاتجاه الثاني : يرى أن حقوق الإنسان أداة لفهم وتحليل وبحث قضية "التغير المناخي" من الناحية الاجرائية يطالب المتضـررين بتطبيق "الإعلان العالمي لحقوق الإنسـان" وإصـلاح الضـرر والتعويض العادل بسـبب تضـرر معيشـتهم، أما من الناحية الموضـوعية فالاسـتعانة بالإعلان العالمي لحقوق الإنسـان وغيره من

---

[1] بطاش عبلة، "التدهور البيئي وإشكالية بناء الأمن الصحي للأفراد"، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة فرحات عباس-سطيف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2014، ص 81.

[2] مثنى عبد الرزاق، الإنسان والكهرومغناطيسية (الأردن: دار اليازوردي العلمية،2020)، ص250.

[3] سمير الغول، تلك الأسباب: وظن أهلها أنهم قادرون عليها(أمريكا: VIBES 28 PUBLISHER،2002)،ص29.

[4] المبادئ الاخلاقية المتعلقة بتغير المناخ، تقارير اللجنة العالمية لأخلاقيات المعارف العلمية التكنولوجية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (2010-2015)(الولايات المتحدة: 2020) ، ص29.

الاتفاقات الدولية يعد واجب التطبيق بسبب تغير المناخ لاسيما مع وجود الشعوب النازحة التي تطلب اللجوء البيئي إلى دول أخرى قد يتم رفضهم .

الاتجاه الثالث: يؤكد على ضرورة وأهمية اندماج حقوق الإنسان والفئات الأكثر ضرراً وعرضة للتأثر بتغير المناخ في خطط التنمية المستدامة، التي تسد احتياجات الحاضر من الموارد والفرص من دون أن تؤثر وتقوض حقوق الأجيال في المستقبل .

إنَ ضمان مجتمع انساني قائم على الترابط البيئي مرهون بتخفيض الانبعاثات المسببة للاحتباس الحراري والتلوث البيئي، وعليه ففي سبيل تحقيق أمن الإنسان وحمايته من التغير المناخي المتراكم منذ "الثورة الصناعية" التي يمتد آثرها إلى المستقبل، فإنه ينبغي على الحضارة الإنسانية بكونها المتسببة بالتغير المناخي أما التعاون والتكاتف بين دول العالم أجمع ، وأما التكيف مع التغير المناخي وما يرتبط به من أوبئة ومراض وكوارث بيئية[1]، وفي زمننا المعاصر فإن تمتع الإنسان في الحقوق البيئية "بيئة صحية ونظيفة" يعبر عن الحقوق الأساسية للمواطن، فالحقوق البيئية تتشارك في بعض خصائصها مع حقوق أخرى مكرسة دستورياً تحمي بعض القيم مثل الحماية المتساوية وحرية الاجتماع والحديث والدين، وعندما توجد هذه الحقوق يسهل التكريس الدستوري لـ"الحقوق البيئية" مع "حقوق الإنسان" ومن ناحية أخرى يجعل الحقوق البيئية أقل عرضة لخطر "التغيرات السياسية"[2]، إلا أن ذلك يتحقق في المجتمعات والدول الغربية المتقدمة، أما في العالم النامي لا تتوفر فيه مقومات الرفاه الشخصي فالسائد فيها الفقر والحرمان وعدم المساواة وغياب العدالة والمواطنة المضطهدة في ظل الاستبداد الوحشي، وعليه ينشغل المواطن فيها بالأمن من التغيرات الاقتصادية، فالاحتجاجات والغضب الشعبي يحدث كرد فعل على عدم قدرة الانظمة السياسية التي تدعي حكوماتها بأنها ديمقراطية للحيلولة من دون وقوع المجاعات، وهذا ما أشار إليه (إمارتيا سن) بأن يصعب الحديث عن الحقوق البيئية والتمتع البيئة الطبيعية في ظل التباين بين المجتمعات الإنسانية[3] .

---

[1] حبيب معلوف،قضية تغير المناخ العالمي: بين أخفاقات كيتو وتوقعات باريس(لبنان: دار الفارابي، 2016)، ص 36-38.

[2] وليد محمد الشناوي، الحماية الدستورية للحقوق البيئية(مصر:دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع،2013)، ص24.

[3] أمارتيا سن، العقلانية والحرية (لبنان:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2017)، ص 17-18.

See: Hassan, Alaa Mohammed, and Saif Nussrat Tawfeeq. "THE ROLE OF THE UNITED NATIONS IN MITIGATING GLOBAL CLIMATE CHANGE." Russian Law Journal 11.9S (2023): 521-525.

المطلب الثاني: النظريات الدولية للحماية الأمن البيئي

أولاً: النظريـة الواقعيـة الجديـدة : عدت التغير البيئي قضـــية أمنية، وأن الدولـة هي التي تحتكر آليات الاستجابة للتحديات والتهديدات البيئة التي تحتاج إلى فكرة "الأمننة" في الحالات الاستثنائية التي يتطلب فيها وجود ترتيبات اســـتثنائية في التعامل مع "الموارد" كما في حالة الحرب، وهي الفكرة التي ركز عليها مفكرو البيئة أمثال (ليستر براون) عام 1977م الذي نظر إلى أن التهديدات البيئية تشكل خطراً على الأمن القومي وهي الفكرة نفسـها التي يسـعى إليها البيئيون المعاصـرون في نظرتهم إلى التغير المناخي بعده قضـية أمنية ينغي فيها الســـماح للدولة أن تتخذ إجراءات تخفض مثلاً معدلات الكربون من دون اللجوء إلى الخيارات والآليات الديمقراطية [1]،لاسيما مع تسارع التحولات على الصـعيد العالمي بعد الحرب الباردة، أشـار (كينيث والتز) أن برزت مشـــاكل بيئية في المجال العالمي ومنها اللجوء البيئي والهجرة البيئة وتغير وظائف الدولة وتفكك سـيادة الدول وانقسـامها الذي نتج عنه من مشـكلات الإرهاب والدمقرطة والتدخل الإنســان لمعالجة مشاكل الأمن البيئي والهجرة البيئية[2] ، في حين وضع الكاتب (بيسبي) طريقة أخرى يقارب فيها تغير المناخ وعلاقته بالأمن البيئي بواســـطة تحليل التهديدات الأمنية من زاوية الأخطار الداخلية المتعلقة بتهديد الدولة والبنى التحتية واحتكار القوة والتعدي على حدودها أما الاخطار الخارجية فتتعلق بمكانة الدولة وحلفائها ومواردها الأولية[3].

ثانياً : النظرية النقدية: تعارض النظرية النقدية النظرية الواقعية الجديدة وترى أنها لم ترتقي للتطور المطلوب في مجال حماية الأمن وما يتعلق به من مواضـــيع حقوق الإنســـان والهجرة والأمراض والعوامل البيئية وأهم كتاب هذه النظرية :(Jim Jeorge, Booth"،Ann Tickner ،James Derain) يرون أن تحقيق الأمن

---

[1] خلاف محمد عبد الرحيم و سمرة بوسطيلة، مصدر سبق ذكره ، ص 59-60.

[2] يوسف محمد الصواني ، نظريات في العلاقات الدولية (لبنان: منتدى المعارف، 2013) ، ص 54.

[3]عثمان ، حمداوي ، الطاقة المتجددة كآلية لتحقيق التنمية المستدامة والأمن البيئي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بو ضياف-المسيلة، الجزائر، 2021-2022، ص38.

لا يكون بواسطة تراكم القوة إنما من تحرر الأفراد من القيود [1]، أما (سيمون دالبي و ريتشارد ماثيو)ببحثهم عن الأمن البيئي يركزون بصورة رئيسة على المنظور النقدي للأمن، أما (دانيال دودناي) فيخالف وجهة نظر سابقيه القائلة: بربط البيئة بالأمن في مقال بعنوان "الأمن البيئي"، وكانت وجهة نظره رفض الربط بين البيئة والأمن وذلك انطلاقاً من خلفية عدم وجود التناسب بين الحقلين [2] .

ثالثاً : نظرية المدرسة المتالوسية الجديدة : ظهرت هذه النظرية في بداية التسعينيات من القرن العشرين، وركزت على طبيعة العلاقة بين التغير المناخي و(ندرة الموارد)وأثرها في الصراعات بين الدول، وأبرز من دعا إليه هم:(هرمر ديكسون، ماري موريس، وبيتر جليك) الذين أشاروا إلى أن التغيرات والتحولات البيئية وما ينتج عنها من مشكلات وتدهور بيئي يسبب صراع دولي عنيف(عنف بيئي)،فمثلاً أشار (هرمر – ديكسون) في إطار بحثه لنظرية الأمن البيئي عام(1994)، قام فيها بإدخال متغير "محدودية الموارد البيئة" بوصفها متغير رئيس في مجال تحليل الظاهرة الصراعية بين الدول[3]، فنظرية العنف البيئي لاسيما في البلدان النامية تعود إلى النقص في الموارد الطبيعية، والوصول غير المتكافئ وسوء استعمال الموارد فصلاً عن ضغط السكان على الأرض والغابات، يؤدي إلى حدوث صراعات واضطرابات سياسية واجتماعية في غضون الخمسين عاماً القادم لاسيما مع احتمالية تجاوز عدد سكان كوكب الأرض إلى 9مليارات نسمة، وبناءً على ذلك وضع (ديسكون) افتراض للحفاظ على البيئة من تغير المناخ وللحد من الصراعات، بأن يتم تقليل الامدادات من الموارد البيئية التي يسهل التحكم فيها مادياً "الأراضي ،المياه" بسبب ندرتها النسبية تسبب صراعات الهوية الاجتماعية والحروب بين الدول[4].

ثانياً: النظرية الخضراء : ظهرت هذه النظرية كقوة سياسية تعبر عن الفكر السياسي الأخضر في أواخر الستينيات وعرفت أيضاً باسم "الحركة البيئية أو الأيكولوجية" لمرحلة "ما بعد المادية" يؤكد الفكر السياسي

---

[1]مفيدة ، جعفري ، البيئة والأمن، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة سطيف 2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر،2013–2014، ص10.

[2] بوسطيلة سمرة ، الأمن البيئي :مقاربة الأمن الإنساني، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر3،كلية العلوم السياسية والإعلام–قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،الجزائر،2012–2013، ص8.

[3] محمد سالمان طايع، الصراع الدولي على المياه(مصر: مركز البحوث والدراسات السياسية،2007)، ص 39–40.

[4] نسرين الشحات، التغير المناخي وأثره على صراعات شرق أفريقيا(مصر: العربي للنشر، 2023)،ص 29–30.

الأخر على : أهمية جودة الحياة والعمل على تحقيق الذات وحماية البيئة أكثر من الممتلكات والطاعة والمال والمعارضة لكل الايديولوجيات السياسية التقليدية، يهدف الفكر السياسي للخضر إلى خلق أنواع جديدة من التنظيمات السياسية التي تحقق أهداف سياسية جديدة من هذه الأنواع "الاشتراكية الخضراء" و"الماركسية الخضراء" و"الفوضوية الخضراء" و"التحررية الخضراء" و"الرأسمالية الخضراء" المتضمنة ميل سلطة الدولة إلى توزيع الحوافر المالية لدفع عملية الإنتاج والاستهلاك باتجاه تحقيق الفكر الأخضر المتضمن حماية البيئة بواسطة استخدام أما الوسائل التقليدية للضغط على قرارات الحكومة وإما اللجوء إلى للعمل الثوري المباشر[1]، ومن أهم كتاب النظرية الخضراء هي الكاتبة الأمريكية (راشيل كارسون) "الربيع الصامت" أشارت فيه إلى أن التقدم التكنولوجي يدمر مكونات البيئة، فاستعمال المبيدات الكيمياوية السامة في الريف يحطم على نطاق واسع الحياة البرية في أمريكا بصورة تظهر الإنسان ككائن مدمر ملوث للبيئة والرداء الأخضر للأرض، وعليه فأضرار التلوث في الغالب لا يمكن إصلاحها فمثلاً عنصر "الاسترونشيوم 90" الذي ينتج عن الانفجارات الذرية عند حدوث الأمطار يعود إلى الأرض ويبقى في التربة ويدخل في القمح أو الذرة والحشائش إلى أن يصل بمرور الوقت إلى الإنسان الذي يترسب في عظامه ليبقى حتى الموت [2].

وبما أن النظرية الخضراء تنتمي لتقليد النظرية النقدية في تحديد حدود المجتمع السياسي في ظل وجود المشاكل والتحديات البيئية التي تتخطى حدود ذلك المجتمع، فقد انشأت منظمة "السلام الأخضر" في هولندا عام 1971م بهدف حماية كوكب الأرض بما فيه من بحار ومحيطات وغابات من تأثير الحروب والتكنولوجيا النووية والسموم الكيميائية، وعليه رفت شعار "اللاعنف" والاستقلالية في صنع القرار البيئي وحماية البيئة [3]، واخضاع العمليات الاقتصادية للاشتراطات البيئية مثل اعتماد الزراعة والطاقة والمباني والسيارات الخضراء يسهم في تقليل التلوث وحماية البيئة فيما لو تم استثمار 2% سنويا من الناتج المحلي الاجمالي للفترة من2010-2050م [4]، وعلى الرغم من أن منطلقات النظرية الخضراء تصب نحو الأبعاد

---

[1] كينيث نيوتن و جان دبليو فان ديث، أسس السياسة المقارنة(السعودية: دار جامعة الملك سعود، 2014)،ص 471.

[2] محمد همام فكري، الربيع الصامت عالم كأنه الأدب، مجلة أخبار الأسبوع، العد274(الدوحة:1991)،ص58.

[3]هاجر، علية ، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تحقيق الأمن البيئي :منظمة السلام الأخضر انموذجاً، رسالة ماجستير (غير منشورة)،جامعة محمد بو ضياف-المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر ،2014-2015،ص65.

[4] فاطمة بكدي، الاقتصاد الأخضر من النظري للتطبيق (الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي،2020)، ص 36-40

الليبرالية مثل انتقاد الموروثات التنويرية، وانتقاد العلاقات الذاتية للبشرية بالطبيعة غير البشرية، ونقد تبعية الشعوب الأصلية والأشكال الزراعية التقليدية ونقد العقل الآداتي وسيطرة التكنولوجيا، وتسليط الضوء على التكاليف البيئية والاجتماعية والنفسية لعملية الحداثة، فأن منطلقات النظرية الخضراء تنتهي إلى ضرورة تخصيص الأخلاقيات البيئية والفلسفة البيئية المتقاربة ، ودعت إلى إصلاح الواقع يتطلب استعمال الوسائل التكنولوجية الجديدة التي تنتج بيئة عظمى وليس تحديث التبعية، لتبدو النظرية الخضراء أبعد من أن تكون ما بعد حداثية وأقرب إلى أن تعبر عن حداثة أكثر انعكاسية لسيطرة التكنولوجيا على العقل والمجتمع [1] .

المطلب الثالث : الاستراتيجيات الدولية لحماية الأمن البيئي

أولاً : الاستراتيجية الاستباقية من التغير المناخي : يقصد بها جميع الجهود التي تهدف إلى تعزيز الأمن البيئي وخفض التهديدات والمخاطر البيئية، في سبيل تحقيق الأمن الإنساني والحد من مواطن الضعف في مجال حماية البيئية والوقاية من تغير المناخ لاسيما عندما يتعلق الأمر بالأنشطة البشرية كالحروب أما في حال وجود تهديدات بيئية لا يمكن التحكم بها مثل البراكين النشطة والفيضانات فإن الأمر يتطلب بناء حواجز للحماية وإعادة البناء بعد الكارثة الطبيعية[2]، تبادر في هذه الاستراتيجية فواعل الأمن الإنساني لأجل استباق التهديدات البيئية ومخاطر التغير المناخي مثل ظاهرة الاحتباس الحراري التي تشكل خطراً على بقاء وكرامة الفرد وأمنه البيئي على المدى المتوسط، وتعمد الاستراتيجية الاستباقية على التخطيط الجاهز والمسبق الذي يوضع موضع التنفيذ من قبل المجتمع الدولي الذي لجأ إلى خفض "الانبعاثات الغازية الدفيئة" في "بروتوكول كيوتو" الذي استمر العمل به إلى عام 2015م، فيما اتجهت دول مثل بريطانيا إلى استمرار العمل به لتخفيض نسبة الكربون إلى50% بحول عام2050م [3]، وإذا كانت الاستراتيجية الاستباقية توفر منظوراً استشرافياً للمخاطر البيئية في الحاضر والمستقبل وتقلل من الخسائر البشرية والمادية، فإنها بالطبع لا تنتظر

---

[1] تيم دان وميليا كوركي وستيف سمث، نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، ترجمة: ديما الخضر(لبنان: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016) ص 611-613.

[2]مفيدة، جعفري، البيئة والأمن، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة سطيف 2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر،2013-2014، ص89.

[3] لطالي مراد، الأمن البيئي واستراتيجية ترقيته:(مقاربة للأمن الإنساني)، مجلة الفكر القانوني والسياسي، العدد3(الجزائر: 2018)، ص 544-545.

حدوث التهديدات البيئية التي تضعف البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة ورفاهية وأمن الأفراد والمجتمع، إنما تقوم بمواجهتها والبحث عن مصدرها وتتنبأ بإمكان حدوثها والتكيف معها بواسطة أنظمة الإنذار المبكر، الذي يشير لخطر انعدام الأمن الإنساني الذي يتعرض إلى أزمات بيئية طارئة وتغير مناخي يتطلب اتباع استراتيجية التكيف كما في دول الكاريبي، وعليه يفترض من الأفراد الدول والمجتمعات والمؤسسات بناء القدرات وتنفيذ القرارات التي تحافظ على البيئة على المستوى العالمي والمحلي مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي يهدف لتقديم الدعم لبناء القدرات والمساعدات في(بنغلادش وباكستان، ميانمار)[1].

ثانياً: الاستراتيجية الوقائية من التغير المناخي : تهدف إلى مواجهة التلوث البيئي والتغير المناخي وما يسببه من مشاكل بيئية تؤثر في الأمن الإنساني، وذلك بالوقاية المبكرة ووضع الحلول على المدى الزمني البعيد(استراتيجية المنع) قبل ظهور المشكلة، بدلاً من التدخل اللاحق الذي ترتفع معه تكاليف إجراءات الوقاية، فحصيلة المعالجة الوقائية لمنع المشكلات البيئية (استراتيجية المصدر)وتخفيف الآثار السلبية للتلوث البيئي، تكون لها نتائج إيجابية على المستوى القومي لاسيما إذا اقترنت مع عنصر المحاسبة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية من قبل الحكومات ومؤسسات الأعمال التي تشجع على عنصر الحوافز والإجراءات الأخلاقية والاقتصادية التي تؤدي إلى قيام صناعة تتحمل المسؤولية والتكلفة المشتركة في الإجراءات الوقائية[2] .

ثالثاً : استراتيجية الحماية من التغير المناخي : إن العالم في الوقت الحاضر يشهد الإفلاس من منطلقات الالتزامات والدين و"السيولة"، فأن غياب الحماية للأمن البيئي لا يهدد الأمن الإنساني فقط إنما جميع الأجناس الحية والنباتات والاجواء المناخية[3] ، من هنا ظهرت الحاجة إلى استراتيجية الحماية من التغير المناخي والتغيرات في النظام الأيكولوجي وآثار التلوث والتدهور البيئي، إذ تعد أحدى أهم الركائز لتحقيق الأمن الإنساني الذي في سبيله تبذل الدول المنظمات الدولية جهود كبيرة في اتخاذ التدابير والتخفيف من

---

[1]حواس، صباح ، التلوث البيئي وآثره على الآمن الإنساني، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة1، الجزائر، 2019-2020، ص 142-145.

[2] إبراهيم جابر السيد، محاسبة التلوث البيئي(الأردن: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2014)، ص 205-207.

[3] روبرت جاكسون، ميثاق العولمة سلوك الإنسان في عالم عامر بالدول،(السعودية، مكتبة العبيكان، السعودية، 2003)، ص355-356.

آثار ومخاطر الكوارث الطبيعية، وذلك بإقامة المناطق المحمية لـــ"حماية الكائنات الحية" من القضاء عليها، واقامة وتحديد المناطق العازلة لحماية المناطق التراثية مثل مدنية البندقية التي تتعرض باســـتمرار لخطر الفيضــان، الأمر الذي يتطلب اسـتعمال الحلول التي اتاحتها التكنولوجية المتطورة واسـتثمار البنية التحية في مجال حماية المناطق الزراعية، واقامة الســـدود ومشـــاريع خزن المياه وإزالة الحشـــائش المائية واعتماد نظم الانذار المبكر لحماية البيئة وتحقيق الأمن الإنساني[1] .

رابعاً: الاستراتيجية الترقوية من التغير المناخي: تهدف هذه الاستراتيجية إلى تحويل الأمن الإنساني من مفهوم نظري إلى واقع ، وهو ما تركز عليه "اليونسكو" في دعمها للأمن الإنساني الذي يتحقق بشروط منها أن يتم أولاً توفر أساس أخلاقي قوي قائم على القيم المشتركة التي تنص عليها المعاهدات والاتفاقيات التي تحقق الالتزام والحماية للكرامة الإنسانية وتأمين احتياجاتها وهو ما ينص عليه المنظور الكندي (حماية الأفراد من التهديدات)، وإن يتم ثانياً التخفيف من آثار وأسباب التلوث والتدهور البيئي؛ لأجل تحقيق جودة الحياة وضمان تمتع الإنسان في بيئة صحية على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي، ويكون ذلك بواسطة تشجيع التكنولوجيا الخضراء وتكنولوجيا إعادة التدوير ومعالجة ومراقبة التلوث وتغير المناخ ، وهنا تتحقق "ترقية حقوق الإنسان" و"ترقية لتنمية الإنسانية" ومواجهة التلوث البيئي والحد منه لاسيما في البلدان النامية التي تترفع فيها معدلات الاستهلاك والنمو السكاني وتغيب عنها السياسات البيئة المسؤولة [2] .

الخاتمة

أن العلاقة بين الأمن البيئي والأمن الإنسـاني قائمة على التبادل بينهما، إذ يكمل أحدهما وجود الآخر بصـورة لا يمكن فيها الفصـل بينهما، فتحقيق أمن الإنسـان ورفاهيته في الحاضـر والمسـتقبل مرهون بتأمين وضــع بيئي سـليم يؤمن البقاء للإنسـان وحقه في العيش في بيئة نظيفة، وهنا فإن البيئية هي الوعاء السـليم الذي يؤمن للإنســان معيشــته وأمنه فهي ليســت ملك واحتكار لسـيادة دولة أو مجموعة من الناس، وبما أن البيئة هي ملك لجميع البشــر فأن الحفاظ عليها من تغير المناخ ومن التهديدات التي يرتكبها الإنســان بحق الطبيعة، فإن الأمر هنا يعد قضـية عالمية وإنسـانية تتعلق بوعي الإنسـان نفسـه واخلاقه وتربيته وثقافته البيئة

---

[1] تقرير الأمم المتحدة، إدارة مخاطر الكوارث للتراث العالمي: دليل موارد التراث العالمي،(الولايات المتحدة: 2016)، ص34-36.

[2] صباح حواس، مصدر سبق ذكره، ص ص153-156.

تجاه الحفاظ على البيئة، ومما لاشك فيه فإن توفير المعلومات البيئية والمشاركة في صنع القرار البيئي يسهم في تحقيق العدالة البيئية وبناء السلام البيئي والضغط على السلطة ومساءلتها بكل شفافية، الأمر الذي يسهم في صياغة قوانين ملزمة للحفاظ على البيئة والمناخ بصورة تحقق حماية الأمن الإنساني، وهو ما تشر إليه المواثيق والاتفاقات والمؤتمرات الدولية التي أكدت على ضرورة تحقيق التنمية الإنسانية المستدامة للأجيال والحفاظ على التنوع البيولوجي، لاسيما إذا كانت قائمة على التكنولوجيا الخضراء السليمة بيئياً بعيداً عن الاستعمال غير المستدام وسوء التخطيط البيئي الذي يهدد أمن الدولة وأمن الإنسان في مختلف أنحاء العالم في ظل تفاقم الحروب والنزاعات مما يؤدي إلى النزوح والهجرة البيئية نتيجة لانعدام الأمن الإنساني والأمن البيئي في ظل ندرة واستنفاذ الموارد الطبيعية، وعليه فإن تعدد تحديات وأبعاد الأمن الإنساني والأمن البيئي على المستوى العالمي والمحلي (الفرد، المجتمع، الدولة) في الحاضر والمستقبل تطلب اتباع استراتيجيات بيئية للوقاية والحماية من تغير المناخ في سبيل الحفاظ على الأمن الإنساني وتحقيق الأمن البيئي .

Conclusion

The relationship between environmental security and human security is based on the exchange between them, as one complements the existence of the other in a way that cannot be separated. Achieving human security and well-being in the present and future depends on ensuring a sound environmental situation that ensures the survival of humans and their right to live in a clean environment. Here, environmentalism is A healthy vessel that secures a person's livelihood and security. It is not the property and monopoly of the sovereignty of a state or a group of people. Since the environment is the property of all people, protecting it from climate change and from the threats that humans commit against nature. The matter here is considered a global and humanitarian issue related to the awareness of humans themselves. And there is no doubt that providing environmental information and participating in environmental decision-making contributes to achieving environmental justice, building environmental peace, putting pressure on authority and holding it accountable in all transparency, which contributes to formulating binding laws to preserve the environment and climate in a way that achieves protection. Human security, which is referred to in international charters, agreements and conferences that emphasized the necessity of achieving sustainable human development for generations and preserving biological diversity, especially if it is based on environmentally sound green technology away from unsustainable use and poor environmental planning that threatens state security and human security in various countries. All over the world in light of the aggravation of wars and conflicts,

which leads to displacement and environmental migration as a result of the lack of human security and environmental security in light of the scarcity and depletion of natural resources. Accordingly, the multiple challenges and dimensions of human security and environmental security at the global and local levels (individual, society, state) in the present and future require... Follow environmental strategies to prevent and protect against climate change in order to preserve human security and achieve environmental security.

قائمة المصادر

أولا: الكتب العربية والمترجمة :

1- إبراهيم جابر السيد، محاسبة التلوث البيئي(الأردن: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2014).

2- أحمد رجب، إدارة الأفراد والموارد البشرية(مصر: وكالة الصحافة العربية(ناشرون)، 2023) .

3- أحمد سيد أحمد، مجلس الأمن فشل مزمن وإصلاح ممكن(مصر: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2010).

4- مجموعة مؤلفين: العرب وتحديات النظام العالمي(لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999).

5- أمارتيا سن ، السلام والمجتمع الديمقراطي ، ترجمة : روز شوملي مصلح(قطر: المركز العربي للأبحاث، 2016).

6- أمارتيا سن، العقلانية والحرية، ترجمة : شهرة العالم(لقطر: المركز العربي للأبحاث،2017) .

7- أياد هلال الكناني ، الحكم العالمي في دراسة العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة(عمان: دار الخليج، 2020).

8- أيمن سليمان مزاهرة البيئة والمجتمع(الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع،2010).

9- تيم دان وميليا كوركي وستيف سمث، نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، ترجمة: ديما الخضر (لبنان: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2016).

10- جلال خضير الزبيدي وحسن عزيز نور الحلو، الإرهاب والقانون الدولي(عمان: دار الكتاب الاكاديمي، 2015)

11- جوليان كريب، اجتياز القرن الحادي والعشرين، ترجمة: سارة طه علام(المملكة المتحدة: هنداوي،2021).

12- حبيب معلوف، قضية تغير المناخ العالمي: بين أخفاقات كيتو وتوقعات باريس،(لبنان: دار الفارابي، 2016).

13- حمزة الجبالي، الأمن البيئي وادارة النفايات البيئية(الأردن: دار دجلة ناشرون وموزعون،2016) .

14- خالد حماد عياد ، الامن القومي العربي وقواعد القانون الدولي(الأردن: الآن ناشرون وموزعون، 2018).

15- ديار حسين كريم، الجغرافية البيئية(الأردن:الجاندرية للنشر والتوزيع ، 2015).

16- روبرت جاكسون، ميثاق العولمة سلوك الإنسان في عالم عامر بالدول(السعودية:مكتبة العبيكان، 2003).

17- زبيري رمضان ، العولمة والبنى الوظائفية الجديدة للدولة (عمان: مركز الكتاب الاكاديمي ، 2013) .

18- زهير اليعقوبي ، الحرب الإنسانية هل يمكن أن تبرر الحرب ؟ (القاهرة: دار اكتب ، 2017) .

19- زهير عبد اللطيف ، الاعلام والبيئة : بين النظرية والتطبيق(الأردن: دار اليازودي ، 2014).

20- سجى محمد عباس، دور الضبط الإداري البيئي في حماية جمال المدن: دراسة مقارنة(مصر: المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية،2017) .

21- سحر امين حسين، موسوعة التلوث البيئي(الأردن: دار دجلة ناشرون وموزعون، 2010) .
22- سمير الغول، تلك الأسباب: وظن أهلها أنهم قادرون عليها(امريكا: VIBES 28 PUBLISHER،2022)
23- السيد يسين،الكونية والأصولية وما بعد الحداثة اسئلة القرن الحادي عشر(القاهرة: المكتبة الاكاديمية، 1996) .
24- ضياء عبد المحسن محمد، دراسة في نظم المعلومات الجغرافية GIS(الأردن: دار غيداء للنشر والتوزيع،2016).
25- طارق محمد ذنون الطائي،الأمن الدولي في القرن الواحد والعشرين(عمان:شركة دار الاكاديميون للنشر،2019).
26- طلال فائق الكمالي ، التنمية البشرية بالقرآن الكريم دراسة موضوعية(لبنان: دار المحجة البيضاء، 2014).
27- عامر أحمد غازي، البيئة الصناعية: تحسينها وطرق جمايتها(الأردن:دار دجلة ناشرون وموزعون،2010).
28- عامر الحافي ، الإسلام والأديان من الحوار إلى الأصولية (الأردن: دار ورد الاردنية ، 2019).
29- عبد الفتاح ماضي ، الديمقراطية والبندقية (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2021).
30- عبد الله بن عبد الرحمن البريدي، التنمية المستدامة: مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي(السعودية: العبيكان، 2015).
31- عصام الصفدي و نعيم الظاهر، صحة البيئة وسلامتها(الأردن:دار اليازودي، 2008).
32- علي عبد الرزاق وهاني خميس أحمد، العولمة والحياة اليومية(مصر:المكتبة الانجلو المصرية،دت).
33- علي عبد الكريم الجابري ، دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية في مصر والأردن(عمان: دار دجلة ، 2012)
34- علي ليلة،الأمن القومي العربي في عصر العولمة اختراق الثقافة وتبديد الهوية(مصر:مكتبة الانجلو المصرية) .
35- فارس العمارات وإبراهيم محمد الحمامصة ، الأمن السيبراني (المفهوم وتحديات العصر)(عمان:دار الخليج، 2022).
36- فارس محمد العمارات ، الأمن الإنساني في ظل العولمة (عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع، 2019).
37- فاطمة بكدي، الاقتصاد الأخضر من النظري إلى التطبيق(الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي،2020).
38- لي زياد العلي ، المرتكزات النظرية في السياسة الدولية (مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع ،2017).
39- مايح شبيب الشمري وحسين علي الشامي،الحوكمة والنمو الاقتصادي (عمان:دار غيداء ، 2018) .
40- مثنى عبد الرزاق، الإنسان والكهرومغناطيسية(الأردن: دار اليازوردي العلمية ، 2020) .
41- مجموعة مؤلفين: الحداثة وما بعد الحداثة(الجزائر: ابن النديم، 2019)
42- محفوظ رسول ، أمن الطاقة في العلاقات الروسية – الأوربية (عمان: مركز الكتاب الاكاديمي ، 2018) .
43- محمد حسن غانم ، المختصر المفيد في علم النفس البيئي، (مصر: مكتبة الأنجلو المصرية، 2020).
44- محمد سالمان طايع، الصراع الدولي على المياه: بيئة حوض النيل(مصر: مركز البحوث والدراسات السياسية،2007).
45- محمد عبد الله لامه، البيئة بين التوازن والاختلال والاستدامة: دراسة في الأسس والمفاهيم والرؤى من زاوية جغرافية، (مصر: دار حميثرا للنشر والترجمة، 2023) .
46- محمد محمد الهادي، الذكاء الصناعي: تطبيقاته وتأثيراته التنموية والمجتمعية(مصر: الدار المصرية اللبنانية،2021).
47- محمد محمود الراوي، الضبط الإداري ودوره في حماية البيئة(السعودية: مكتبة القانون الاقتصاد ، 2014).

ثانياً : المجلات والدوريات

1- أميرة بوزار قوادري، الأمن الجماعي في ميثاق الأمم المتحدة وإشكالات التهديدات البيئية، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد1،(الجزائر: 2021) .

2- حسن باسم عبد الأمير ، الأمن الإنساني وعلاقته بالتنمية البشرية وحقوق الإنسان ، مجلة أهل البيت ، العدد 24 ، (العراق:2019) .

3- حسن عبد الله الدعجة ، مهددات الأمن الإنساني ، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني ، العدد 4، (الجزائر:2017).

4- خديجة عرفة محمد ، مفهوم الأمن الإنساني، المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية، العدد13 (المارات: 2006).

5- خلاف محمد عبد الرحيم وسمرة بوسطيلة ، الأمن البيئي من منظور الأمن الإنساني ، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ، العدد 9 (الجزائر: 2016) .

6- سوزي محمد رشاد، الأمن البيئي باليابان: مدخل لتحقيق الأمن الإنساني، مجلة آفاق آسيوية، العدد 2(مصر: 2017).

7- الطاهر يعقر ، تحديات الامن الإنساني في ظل النظام العالمي الجديد (دراسة مقارنة) ، مجلة الدراسات الحقوقية ، العدد1(الجزائر:2020).

8- عبد الجبار أحمد ومنى جلال عواد،الديمقراطية والأمن الإنساني،مجلة العلوم السياسية، العدد 46، (العراق:2013)

9- عبد الحسين شعبان ، قمة الرياض والأمن الإنساني ، مجلة الفيصل ، ع 529-530 (السعودية : 2020) .

10- فيصل حمد المناور، المخاطر الاجتماعية، مجلة جسر التنمية، العدد 124(الكويت: 2015) .

11- لطالي مراد، الأمن البيئي واستراتيجية ترقيته:(مقاربة للأمن الإنساني)، مجلة الفكر القانوني والسياسي، العدد3 (الجزائر: 2018) .

12- محمد إسماعيل حاشي و نعيمة إلياس، الأمن البيئي كأحد أبعاد الأمن الإنساني، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد 28 (الجزائر: 2021).

ثالثاً : الرسائل والأطاريح

1- عبلة، بطاش ، التدهور البيئي وإشكالية بناء الأمن الصحي للأفراد، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة فرحات عباس-سطيف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014.

2- سمرة ،بوسطيلة ، الأمن البيئي :مقاربة الأمن الإنساني، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر3،كلية العلوم السياسية والإعلام-قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،الجزائر،2012-2013.

3- مفيدة ، جعفري ، البيئة والأمن، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة سطيف 2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر،2013-2014.

4- عثمان ، حمداوي ، الطاقة المتجددة كآلية لتحقيق التنمية المستدامة والأمن البيئي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بو ضياف-المسيلة، الجزائر، 2021-2022.

رابعاً : التقارير

1- البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام 2014 (الولايات المتحدة:2014).

2- تقرير الأمم المتحدة، إدارة مخاطر الكوارث للتراث العالمي: دليل موارد التراث العالمي(الولايات المتحدة:2016)

3- تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة، توقعات البيئة العالمية(الولايات المتحدة: 2002).

4- المبادئ الاخلاقية المتعلقة بتغير المناخ، تقارير اللجنة العالمية لأخلاقيات المعارف العلمية التكنولوجية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (2010-2015)،(الولايات المتحدة: 2020).

List of sources

First : Sources in Arabic

1- Ibrahim Jaber Al-Sayed, Environmental Pollution Accounting (Jordan: Dar Ghaida for Publishing and Distribution, 2014)

2- Ahmed Ragab, People and Human Resources Management (Egypt: Arab Press Agency (Publishers), 2023).

3- Ahmed Sayed Ahmed, The Security Council: Chronic Failure and Possible Reform (Egypt: Al-Ahram Center for Translation and Publishing, 2010).

4- Group of Authors: Arabs and the Challenges of the World Order (Lebanon: Center for Arab Unity Studies, 1999).

5- Amartya Sen, Peace and Democratic Society, translated by: Rose Shomali Musleh (Qatar: Arab Research Center, 2016)

6- . Amartya Sen, Rationality and Freedom, translated by: World Fame (Qatar: Arab Research Center, 2017).

7- Ayad Hilal Al-Kinani, Global Referee in the Study of International Relations after the Cold War (Amman: Dar Al-Khaleej, 2020).

8- Ayman Suleiman Mazahera Environment and Society (Jordan: Dar Al-Shorouk for Publishing and Distribution, 2010).

9- Jalal Khudair Al-Zubaidi and Hassan Aziz Nour Al-Helou, Terrorism and International Law (Amman: Academic Book House, 2015)

10- Julian Creep, Passing the Twenty-first Century, translated by: Sarah Taha Allam (United Kingdom: Hindawi, 2021).

11- Habib Maalouf, The Issue of Global Climate Change: Between Quito Failures and Paris Forecasts, (Lebanon: Dar Al-Farabi, 2016).

12- Hamza Al-Jabali, Environmental Security and Environmental Waste Management (Jordan: Dar Dijlah Publishers and Distributors, 2016).

13- Khaled Hammad Ayyad, Arab National Security and the Rules of International Law (Jordan: Now Publishers and Distributors, 2018).

14- Diyar Hussein Karim, Environmental Geography (Jordan: Al-Jandariya for Publishing and Distribution, 2015).

15- Robert Jackson, The Charter of Globalization and Human Behavior in a World Full of States (Saudi Arabia: Obeikan Library, 2003).

16- Zubairi Ramadan, Globalization and the New Functional Structures of the State (Amman: Academic Book Center, 2013).

17- Zuhair Al-Yaqoubi, Human War Can War Justify? (Cairo: Dar Kuttab, 2017).

18- Zuhair Abdul Latif, Media and the Environment: Between Theory and Practice (Jordan: Dar Al-Yazoudi, 2014).

19- Saja Mohamed Abbas, The Role of Environmental Administrative Control in Protecting (Egypt: Arab Center for Scientific Studies and Research, 2017).
20- Sahar Amin Hussein, Encyclopedia of Environmental Pollution (Jordan: Dar Dijlah Publishers and Distributors, 2010).
21- Samir Al-Ghoul, These Reasons: And Her People Thought They Were Capable of Them (AMERICA: VIBES 28 PUBLISHER, 2022).
22- MR YISSIN, COSMOPOLITANISM, FUNDAMENTALISM AND POSTMODERNISM (CAIRO: ACADEMIC LIBRARY, 1996).
23- Diaa Abdul Mohsen Mohammed, A Study in Geographic Information Systems (GIS) (Jordan: Dar Ghaida for Publishing and Distribution, 2016).
24- Tariq Mohammed Thanoun Al-Taie, International Security in the Twenty-first Century (Amman: Dar Al-Academyoon Publishing Company, 2019).
25- Talal Faeq Al-Kamali, Human Development in the Holy Qur'an: An Objective Study (Lebanon: Dar Al-Mahjah Al-Bayda, 2014).
26- Amer Ahmed Ghazi, The Industrial Environment: Improving and Methods of Protection (Jordan: Dar Dijlah Publishers and Distributors, 2010).
27- Amer Al-Hafi, Islam and Religions from Dialogue to Fundamentalism (Jordan: Dar Ward Jordan, 2019).
28- Abdel Fattah Madi, Democracy and Venice (Qatar: Arab Center for Research and Policy Studies, 2021).
29- Abdullah bin Abdulrahman Al-Braidy, Sustainable Development: An Integrative Introduction to Sustainability Concepts and Applications (Saudi Arabia: Obeikan, 2015).
30- Essam Safadi and Naim Al-Zaher, Environmental Health and Safety (Jordan: Dar Al-Yazoudi, 2008).
31- Ali Abdel Razzaq and Hani Khamis Ahmed, Globalization and Daily Life (Egypt: Anglo-Egyptian Library, dt).
32- Ali Abdel Karim Al-Jabri, The Role of the State in Achieving Human Development in Egypt and Jordan (Amman: Dar Dijla, 2012)
33- Ali Leila, Arab National Security in the Era of Globalization: Penetrating Culture and Dissipating Identity (Egypt: Anglo-Egyptian Library)
34- . Faris Al-Amarat and Ibrahim Muhammad Al-Hamama, Cybersecurity (Concept and Challenges of the Age) (Amman: Dar Al-Khaleej, 2022).
35- Faris Mohammed Al-Ammarat, Human Security in the Light of Globalization (Amman: Dar Al-Khaleej for Publishing and Distribution, 2019).
36- Faris Mohammed Al-Ammarat, Human Security in the Light of Globalization (Amman: Dar Al-Khaleej for Publishing and Distribution, 2019).
37- Fatima Bakdi, Green Economy from Theory to Practice (Jordan: Academic Book Center, 2020).
38- Lee Ziad Al-Ali, Theoretical Foundations in International Politics (Egypt: Dar Al-Fagr for Publishing and Distribution, 2017).
39- Mayeh Shabib Al-Shammari and Hussein Ali Al-Shami, Governance and Economic Growth (Amman: Dar Ghaida, 2018).
40- Muthanna Abdul Razzaq, Man and Electromagnetism (Jordan: Dar Al-Yazourdi Scientific, 2020).
41- Group of Authors: Modernity and Postmodernism (Algeria: Ibn Nadim, 2019)

42- Mahfouz Rasoul, Energy Security in Russian-European Relations (Amman: Academic Book Center, 2018).
43- Mohamed Hassan Ghanem, The Useful Manual of Environmental Psychology, (Egypt: Anglo-Egyptian Library, 2020).
44- Mohamed Salman Taie, International Conflict over Water: The Environment of the Nile Basin (Egypt: Center for Research and Political Studies, 2007).
45- Mohamed Abdullah Lama, The Environment between Balance, Imbalance and Sustainability, (Egypt: Dar Hamithra for Publishing and Translation, 2023).
46- Mohamed Mohamed El Hadi, Artificial Intelligence: Its Developmental and Societal Applications and Impacts (Egypt: Egyptian Lebanese House, 2021).
47- Muhammad Mahmoud Al-Rawi, Administrative control and its role in protecting the environment (Saudi Arabia: Law and Economy Library,2021).

Secondly : magazines and periodicals

1- Amira Bouzar Quadri, Collective Security in the Charter of the United Nations and the Problems of Environmental Threats, Algerian Journal of Public Policy, Issue 1, (Algeria: 2021).
2- Hassan Bassem Abdul Amir, Human Security and its Relationship to Human Development and Human Rights, Ahl al-Bayt Magazine, Issue 24, (Iraq: 2019).
3- Hassan Abdallah Al-Daja, Threats to Human Security, Algerian Journal of Human Security, Issue 4, 2017.
4- Khadija Arafa Mohammed, The Concept of Human Security, International Center for Strategic Studies, No. 13 (Marat: 2006).
5- Khalaf Mohamed Abdel Rahim and Samra Boustalla, Environmental Security from the Perspective of Human Security, Algerian Journal of Security and Development, No. 9 (Algeria: 2016).
6- Suzi Mohamed Rashad, Environmental Security in Japan: An Introduction to Human Security, Asian Horizons Magazine, Issue 2 (Egypt: 2017).
7- Tahar Yaker, Challenges of Human Security in the Light of the New World Order (A Comparative Study), Journal of Human Rights Studies, Issue 1 (Algeria: 2020).
8- Abdul-Jabbar Ahmed and Mona Jalal Awad, Democracy and Human Security, Journal of Political Science, Issue 46, (Iraq: 2013)
9- Faisal Hamad Al-Munawer, Social Risks, Development Bridge Magazine, Issue 124 (Kuwait: 2015).
10- Latali Mourad, Environmental Security and its Promotion Strategy: An Approach to Human Security), Journal of Legal and Political Thought, No. 3 (Algeria: 2018).
11- Mohamed Ismail Hachi and Naima Elias, Environmental Security as a Dimension of Human Security, Journal of Jurisprudence, No. 28 (Algeria: 2021).
12- Hassan, Alaa Mohammed, and Saif Nussrat Tawfeeq. "THE ROLE OF THE UNITED NATIONS IN MITIGATING GLOBAL CLIMATE CHANGE." *Russian Law Journal* 11.9S (2023).
13- Zidan, S. F. (2023). Health Security in Nineveh governorate after 2020: challenges and opportunities. Tikrit Journal For Political Science, 3(pic4).

Third : university theses and dissertation

1- Abla, Battash, Environmental Degradation and the Problem of Building Health Security for Individuals, Master Thesis (unpublished), Ferhat Abbas University - Sétif, Faculty of Law and Political Science, 2014.

2- Samra, Boustalla, Environmental Security: A Human Security Approach, Master Thesis (unpublished), University of Algiers 3, Faculty of Political Science and Information, Algeria, 2012-2013.
3- Moufida, Jafari, Environment and Security, Master Thesis (unpublished), University of Setif 2, Faculty of Law and Political Science, Algeria, 2013-2014.
4- Othman, Hamdaoui, Renewable Energy as a Mechanism for Sustainable Development and Environmental Security, Master's Thesis (unpublished), Faculty of Law and Political Science, Mohamed Boudiaf-Messila University, Algeria, 2021-2022.

Fourth : reports

1- United Nations Development Programme, Human Development Report 2014 (United States:2014).
2- United Nations Report, Disaster Risk Management for World Heritage: World Heritage Resource Guide (USA: 2016)
3- UNEP Report, Global Environment Outlook (United States: 2002).
4- Ethical Principles on Climate Change, Reports of the World Committee on the Ethics of Scientific and Technological Knowledge of the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (2010-2015), (United States: 2020).